الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في المدخل إلى علم السياسة

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية

السنة الأولى ل م د

إعداد :

د/ طيب جميلة

السنة الدراسية 2019/2018

مقدمة

تشمل هذه المطبوعة الخاصة بمقياس مدخل لعلم السياسة عدة مواضيع تم تحديدها وفقا للبرنامج الوزاري

تخص هذه المطبوعة طلبة العلوم السياسية للسنة اولى جذع مشترك في مقياس مدخل لعلم السياسة و التي يتوجب على طالب العلوم السياسية جذع مشترك الالمام بمواضيعه و التي تساعده على فهم المبادئ و و المصطلحات السياسية التي تمكنه من التحكم في المصطلحات القاعدية الخاصة بالعلوم السياسية كمفهوم القوة و السلطة، الدولةو النظام السياسي.

لقد قسمنا هذا العمل الى اربعة فصول بحيث:

تناول الفصل الاول ماهية علم السياسية و المواضيع التي يشملها بالدراسة و كذا علاقة هذا العلم بالعلوم الاخرى و اهميته.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه الى الدولة من حيث المفهوم، الاركان، الانواع و كذا النظريات المفسرة لنشاتها.

و تناول الفصل الثالث السلطة من حيث المفهوم و التداخل بينها و بين مصطلحات اخرى كالقوة و النفوذ بالاضافة الى اشكال السلطة و طرق الوصول اليها.

و تناول الفصل الرابع النظام السياسي من حيث المفهوم، المكونات، الوظائف بالإضافة الى تصنيف النظم السياسية.

الفصل الأول

ماهية علم السياسة

تمهيد:

يعتبر علم السياسة حقلا من حقول العلوم الاجتماعية التي تتقاطع في مجال او نطاق الدراسة و كذا الظواهر والأسئلة التي تهتم بها بالاضافة الى المنهج أي كيفية تناول هذه الظواهر و الهدف من دراستها.

المبحث الاول: تعريف علم السياسة:

يعتبر علم السياسة من احدث العلوم الاجتماعية اذ لم يبرز علما قائما بذاته إلا خلال القرن العشرين. و لا تزال بعض المفاهيم و القضايا التي يعالجها علم السياسة موضوع خلاف و جدال بين المفكرين السياسيين، و لكن و رغم هذا يعتبر علم السياسة علما يتناول بالدراسة الكثير من المواضيع الهامة و المرتبطة بالحياة الاجتماعية للفرد كالدولة، السلطة السياسية، الديمقراطية و غيرها من الظواهر **السياسية**.

المطلب الاول: تعريف السياسة:

الانسان كائن اجتماعي بطبعه لا يمكن أن يعيش إلا في جماعة لهذا ظهرت السياسة كوليد لحاجة الإنسان إلى الجماعة.

الفرع الاول: تعريف السياسة لغة:

يوحي لفظ السياسة بشيء يتعلق بالشؤون العامة للبشر و قد اشتقت كلمة سياسة من كلمة سوس بمعنى الرياسة او الرئاسة، و يقال ساس الامر أي قام به و السياسة تعني القيام بامر من امور الناس بما يصلحه".[1]

كما استخدم العرب لفظ " السياسة" بمعنى الارشاد و الهداية".[2]

و في لسان العرب حسب العلامة ابن منظر الانصاري السوس هي الرياسة، يقال ساسوهم سوسا و اذا راسوه قيل سوسوه و اساسوه. و ساس الامر سياسة قام به و سوسه القوم أي جعلوه يسوسهم. و السياسة القيام على الشيء بما يصلحه. و فلان مجرب قد ساس و سيس عليه أي امر و امر عليه، و في الحديث: كانوا بني اسرائيل يسوسهم انبياءهم أي تتولى امورهم كما يفعل الامراء و الولاة بالرعية".[3]

و قد ورد عن الخليفة عمربن الخطاب رضي الله عنه انه قال: " رحم الله امرؤا عرف قدر نفسه فساسها" اي ضبط نفسه و تصرف بروية".[4]

اما في الاصل اللاتيني تعتبر كلمة سياسة ترجمة لكلمة politique بالفرنسية و politics بالانجليزية و "مردها الى الكلمات اليونانية التالية:

---

[1] حسن صعب، " **علم السياسة**"، بيروت: دار العلم للملايين، 1985، ص 19.

[2] احمد عطية الله، "**القاموس السياسي**"، الطبعة الخامسة، مصر: منشورات دار النهضة العربية، 1974، ص661.

[3] ابن منظر الانصاري، "**لسان العرب المحيط**"، المجلد الثاني، بيروت، ص 139.

[4] قحطان احمد الحمداني، "**المدخل الى العلوم السياسية**"، الطبعة الاولى، عمان: دار الثقافة، 2014، ص 23.

polis و التي تعني الحاضرة او المدينة.

*Epolieteia و التي تعني الدولة الدستور و النظام السياسي.

* Tapolitica و التي يراد بها الاشياء السياسية، الدستور و النظام السياسي.

*Epolitikeو [1]التي يقصد بها الفن السياسي."

و تعني الحاضرة عند اليونان اجتماع المواطنين اللذين يكونون المدينة، اذ تعبر الحاضرة على مجموع العلاقات المنظمة و القائمة بين الاشخاص اللذين يتمتعون بصفة المواطنة مما يعني استثناء النساء، العبيد و الاجانب عند اليونانيين. و بهذا تصبح الحاضرة مفهوم انساني و حقوقي مرتبط بالرجال فقط و المخولين حق المشاركة في الحياة السياسية و تولي المناصب الادارية و السياسية.

الفرع الثاني: تعريف السياسة اصطلاحا:

اختلفت و تعددت التعاريف المقدمة للسياسة باختلاف المفكرين اذ لا يوجد تعريف جامع مانع للسياسة. و من هذه التعريف ما يلي:

" السياسة هي تنظيم امور الدولة و تدبير شؤونها و قد تكون شرعية و قد تكون مدنية. فإذا كانت شرعية كانت احكامها مستمدة من الدين، و اذا كانت مدنية كانت قسما من الحكمة العملية و هي الحكمة السياسية او علم السياسة"[1].

[1]حسن صعب، مرجع سابق، ص .ص 20-21.

و يعرفها معجم "روبير Robert الفرنسي بانها "فن حكم المجتمعات الانسانية".[2]

اما المفكر "ريمون آرون" Raymand Aron فيرى بان "السياسة تهتم بدراسة كل ما يتصل بالعلاقة القائمة بين الحاكمين و المحكومين و بتدرج السلطة داخل الجماعة."[3]

و يرى "هارولد لاسويل " Harold Lasswell في عبارته الشهيرة بان السياسة هي يحصل على ماذا متى و كيف.

المطلب الثاني: تعريف علم السياسة:

للعلم تعاريف عديدة منها ان "العلم هو مجموعة متراكمة من المعرفة التي تم برهنة ان".صحتها موضوعيا ..و التي تتعلق بالانسان".[4]

و تعرفها الانسكلوبيديا الكبيرة على انها "فن حكم الدولة. و علم السياسة يمكن تعريفه بانه علم حكم الدول او دراسة المبادئ التي تقدم عليها الحكومات و التي توجه هذه الحكومات في علاقاتها بالمواطنين و بالدول الاخرى".[5]

---

[1] جميل صليبا، "**القاموس الفلسفي** الجزء الاول، بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 679.

[2] قحطان احمد الحمداني، مرجع سابق، ص 31.

[3] محمد نصر مهنا، عبد الرحمن الصالحي، "**علم السياسة بين التنظير و المعاصرة**، الطبعة الاولى،الاسكندرية: منشاة المعارف، 1985، ص 17.

[4] هاني عرب، "**مبادئ علم السياسة مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية**"، ص 2

[5] عصام سليمان، "**مدخل الى علم السياسة**"، الطبعة الثانية، بيروت: دار النضال للطباعة و النشر، 1989، ص 8.

الفرع الاول: علم السياسة هو علم الدولة:

وفق آراء المنظرينالقدامىمثل Bluntschli, Lord Acton, Godnow فان علم السياسة يجب فقط ان يقتصر على دراسة الدولة و لكن Leacock Deutsch و غيرهما يرواأنالحكومةهيالجوهر فيالدولة،بينمايعتقد Laski, Gilchrist, Gettle وآخررونانه لايمكنفصلالدولةعنالحكومةولذافانعلمالسياسةيجبأنيشملكليهما ولذلك أطلق علىالعلوم السياسيةعلىأنهاعلمالدولةوالحكومة،وهذايتطلبدراسةالمراحلالمختلفةالتيمرتبها الدولةمنذالعصورالحديثةوالمعاصرة،بدءا مندولةالقبيلةودولةالمدينةومروراباالدولةالدينية والإمبراطورية والإقطاعيةوانتهاءا بالدولةالقوميةأوالوطنيةالحديثة Nation– State التي برزتفيأوروبافيالقرنالسابععشربالتحديدفي 1648 بعدمعاهدةوستفاليا،وارتباطامع ذلك تؤسس العلومالسياسيةلعلاقةوثيقةمعالنظامالسياسيعلىاعتبارانهاحد التفرعات الهامةواحدالحقولالمعرفية،حيث يتضمندراسة طريقةالحكموأشكالالحكوماتوالنظم الدستوريةوغيرالدستورية،وتقسيماتالحكوماتمابينالديمقراطيةوغيرالديمقراطية،وتداخل السياسيمعالاجتماعيوالاقتصاديوالثقافي،والأثرالمتبادللمثل هذاالتداخلعلىصياغة نظامسياسيوقانوندستوريعصري"[1]

[1]هاديالشيب _رضوانيحيى –**مقدمةفيعلمالسياسةوالعلاقاتالدولية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 15

و تعرفها الانسيكلوبيديا الكبيرة علم حكم الدول او دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات و التي توجه هذه الحكومات في علاقاتها بالمواطنين و بالدول الاخرى[1]"

كما يعرف علم السياسة على انه"علمحكمالدولة "يحصرعلمالسياسةفيدراسة الدولةمنحيثنشأتهاوتطورهاوسلطاتهاالمختلفة... الخ"[2]

فالدولة هي منظمة المنظمات و ارقى المجتمعات البشرية التي تنتظم فيها حياة الافراد مما جعل الكثير من المفكرين السياسيين يركزون على ان علم السياسة هو علم الدولة منذ العهد اليوناني اذ اهتم ارسطو و افلاطون بالمدينة الفاضلة.

و الواقع ان موريس ديفرجيه يعتبر ان هذا المنظور هو الاقدم و الاقرب الى الادراك العام فالحاضرة polisالتي تحولت الى الدولة الامة هي الموضوع الاساسي لعلم السياسة. و هذا المنحنى يتيح حيزا مهما لمفهوم السيادة حيث ان اعتبار علم السياسة ينصب على مفهوم الدولة و اعتبار الدولة بمعناها المعاصر هي المجتمع الاشد تنظيما و الاكثر اندماجا يخلصان الى ملاحظة ذات طابع خاص المجتمع الوطني (الدولة) يعتبر من فصيلة خاصة مقارنة مع باقي المجموعات او المجتمعات المنظمة من حيث ان الدولة توجد في موقع سيادة او سمو بالمقارنة مع باقي المجموعات او المجتمعات فالدولة قد تكون ذلك المجتمع المثالي الذي لا يخضع لاي مجموعة او

---

[1] عاصم سليمان، "مرجع سابق، ص8.

[2] منتصر عمران ناجي الرفاعي، " محاضرات مدخل الى علم السياسة"، الكلية الإسلامية الجامعة النجف، على الرابط:
file:///C:/Users/PCON/Downloads/7_424503012%20(1).pdf

مجتمع آخر و الذي يسيطر عليها جميعا و حيث يكون الحاكمون اولئك المتصرفون في رموز الدولة بصفة حصرية تستثني جميع القيمين على المجموعات او المجتمعات دون الدولة".[1] و عليه يؤكد المفكر "موريس ديفرجيه ان "علم السياسة هو علم السلطة المنظمة في الجماعات الانسانية كافة"[2]

كما تعتبر "السياسة هي علم الحكومة و فن علاقات الحكم و تطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام".[3]

و يرى Lord Acton ان علم السياسة هوجزءيتعلق بتطويرالدولة،ولكنقدتكون ملاحظات Henry Sedgwick فيكتابهعناصرالسياسة Elements of Politics هي الأهمفي هذاالخصوص،حيثيقول:

إنالطريقةالشائعةالمتبعةفيالمنطقالسياسيالهادفةإلىمبادئعامةهي " أنناننفترض خصائصعامةمحددةللانسان الاجتماعي – خصائصليستمنسماتالجنس البشري عالميا،ولكن للانسان المتحضرفيأكثرالمراحلتقدماً،وندرس ماهي القوانينوالمؤسسات

[1] محمد فقيهي، **دروس في علم السياسة**، السداسية الاولى، 2015/2014، المملكة المغربية، فاس: جامعة سيدي بن عبد الله بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ص 4 على الرابط:

[2] حسن صعب، مرجع سابق، ص 41.

[3] عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، بيروت:"منشورات المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974، ص327.

التيتفضيإلىالمصلحةالجماعيةلهذاالكائنالبشريفيالعلاقاتالاجتماعية"،أيالتركيز

علىالبعدالاجتماعيللانسان وتجمعالبشرعبرتأطيرمنظومةقانونيةواضحةوشفافة."[1]

و من اهم أسبابالتركيزعلىالدولة :"الملائمةمعفترةالظهور،

أكثرأشكالالتنظيم الإنسانيحداثةفيذلكالوقت.

الدولةكتنظيمشامليضمجميعالمواطنين.

إحتكار الدولةللسياسةداخلياوخارجيا (وهومالايتوفرلأيتنظيماجتماعيآخر)"[2]

لقد انتقد الكثير من الباحثين ربط مفهوم علم السياسة بالدولة على اعتبار ان

الدولةرغماهميتهالمتعددتحتكرالحيزالسياسيوخصوصامعتطورالانظمةالسياسيةالديمقراطيةوما

تنطويعليهمنمشاركةسياسية .

لمتعددالدولةهيالفاعلالسياسيالوحيد،فقدتعقدالنظامالسياسيالىالحدالذيتعددتفيهالمؤسساتوالفاعل

ونوخصوصافيالانظمةالديمقراطية .

التركيزعلىالدولةاذايهملالكثيرمنالمؤسساتوالعملياتالسياسيةالواقعةخارجنطاقالدولة.

–

ارتكزفيدراستهللدولةومؤسساتهاوأنشطتهاوعلاقاتهاالخارجيةعلىالنصوصالقانونيةالواردةفيالد

ستورمماجعلهأقربالىالقانونالدستوريوهومادةتدرسفيكلياتالقانونمنهاالىالسياسة .

---

[1] هاديالشيب _رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 14.

[2] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

وهناكفرقكبيربين السياسةوالقانونوانتقاطعافيتناولهمالبعضالموضوعات .يهتمالقانونيون بدراسةالنصوصالقانونيةوتطورهالكنعلماءالسياسةيذهبونأبعدمنذلك فيركزونعلىالسلوكالسياسي .حينيتصلالامربالقانونأوبالجوانب الدستوريةفأنعلماءالسياسةيولوناهتماماباللغاللتطبيقوالممارسة.

-يهملهذاالتعريفالسلوكالسياسيللافراد وللمجموعاتوخصوصاتلك المؤسساتالتيتنتظويتحتمظلةالمجتمعالمدني.

-يتصفهذاالتعريفبالنظرالىالسياسةعلىانهانشاطسكونيولايدرك الطبيعةالحركيةللظاهرةالسياسية.[1]

الفرع الثاني: علم السياسة هو علم السلطة:

إنعلمالسياسةلايمكنأنيقتصرفقطعلىدراسةالسلوك السياسيللإنسان ونشاطاتهداخلالدولةولكنه يجبأنيسعىإلىوضعهافيمكانها الاجتماعيوالتاريخيوالثقافي الصحيح وقدتعززهذا الموقفوتطورفيالزمنالحديث منقبلالكثيرين منالكتاب المعاصرين وبشكلخاصالأميركيينمنهم،فقداقترح Powellو Almond عدةوسائلثقافية ووظيفيةلقياس التطورالسياسيللمجتمعات وانتقدا المحدوديةوالشكليةللعلومالسياسية التقليدية،وقددعتكتاباتهماإلىتقديممصطلحاتجديدةمثل " النظامالسياسي والتركيبالسياسي والتنشئةالاجتماعية التي تركزأكثرعلىالتفاعلالبشريداخلالإطارالسياسي،وفيهذاالصدديقول

[1] نفس المرجع

Jouvenal ان النشاطالسياسييعني the Moving of a Man by a Man ان انتقالتركيزعلماء السياسةمنالدولةوقيودها القانونيةوالمؤسساتيةإلىنطاقأوسعأدى الى توسيعمجالالعلوم السياسية[1].

ان اعتبار علم السياسة هو علم الدولة يجعل من هذا العلم حبيس الاطر القانونية و لا يساعده على تحليل كل الظواهر السياسية مما جعل الكثير من المفكرين يعتبرون ان علم السياسة هو علم القدرة. ان تعريف علم السياسة بانه علم القدرة هو الاكثر شيوعا في عصرنا الحاضر و ابرز المدافعين عنه هم "ماكس ويبر" و "هرولد لاسويل" و روبير دال" في الولايات المتحدة الامريكية و"جورج بيردو" و موريس ديفرجيه و "ريمون ارون في فرنسا."[2]

لقد ساه مت عدة عوامل في ظهور هذا الاتجاه في تعريف علم السياسة اذ أدى"التطورالتنظيميللمجتمعاتالبشريةوبزوغالديمقراطية الىظهورالمدرسةالحديثةفيالدراسات السياسيةوالتيرأتبأنموضوععلم السياسةليسالدولةولكنعلاقاتالقوةداخلالمجتمعاينماوجدت (بمافيذلك تلكالتيتوجدداخلمؤسساتالدولةوتعرفالسلطةبأنهاعلاقةقوةبينطرفين بحيثيتمكنأحدالطرفينمندفعآخرللقيام(أوالامتناع) عنالقيامبسلوك معين . وللقوةمصادرعدةاهمهاالقانونوالدستوروالقدرات القيادية للأفراد .هذا

[1] هادياالشيب _رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 14 عن:
Bertrand de Jouvenel; Du Pouvoir “Histoire naturelle de sa croissance” (Paris, Hachette, 1972)
[2] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 113.

التعريفنقلالدراساتالسياسيةمنشرنقةالاطارالقانونيالسكونيللدولةالى

المجتمعبشكلعاممركزاعلىعلاقاتالقوةاينماوجدتسواءافيالدولةاوفي الاحزاب

السياسةاوالقبائلاوالاسر .وفيهذاالاطارفانعلمالسياسةيدرس:

- الكيفيةالتييصلبهاالناسالىالسلطة(وراثي،الانتخاب،الانقلاب، الثورة،).

- الطريقةالتييمارسبهاالناسالسلطة.

- الكيفيةالتييحتفظبهاالناسبالسلطة(اعادةانتخاب،.)..

- الاساليبالمتاحةللمعارضة.

ويتصفهذاالتعريفبشموليتهحيثيتناولكلمنالجوانبالسكونية(البني أوالمؤسسات)والحركية (السلوكالسياسي)سواءاوجدتداخلالدولةأو خارجها"[1].

ان تركيز الكثير من المفكرين على ان علم السياسة هو علم القدرة او القوة راجع الى الطابع الديناميكي للظاهرة السياسية و التي يعجز الاطار القانوني المتسم بالجمود بتحليلها. إنقضاياالقوةالسياسيةيأحدأمالمواضيعفيعلمالسياسةلسببسيط هو أنبدونها تكونالسياسةمفرغةالمضمونوبدونمعنى،وستقلصالى تفاعلاتفارغةلتركيباتعديمة الجدوى والأدوار،وهنا لابدمنالإشارةإلىأنالقوةمنحيث المفهومتتوزعبينالسياقات

[1] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق.

المحليةوالإقليميةوالدولية،وانهناك سعيابشريا لامتلاك القوةوالسلطةوالنفوذوممارساتهاعلى ارض الواقعبمايتناسبمعمصالحهالشخصية.

و عليهيمكنالقولأنمجالعلمالسياسةيغطيالكثيرمنمجالاتالحياةالبشرية،ولهقدرة كامنةليؤثربشكلكبيرعلىمجربالحضرالبشري،وهذا كافلإقناعنابأنالإنسانهوحيوان سياسي."[1]

و مفهوم القوة يختلف عن مفهوم التاثير و مفهوم السلطة اذ "تنطوي كلمة القدرة على عامل ممارسة القمع و الاكراه بمعنى انه يمكن ان ينزل فردا ما عقوبة بفرد اخر في حال عدم انصياعه لطلبه لهذا يقول "دال" ان القدرة هي حالة تاثير خاصة تنطوي على خسائر كبيرة بالنسبة لمن يرفض الالتزام بها. كما يعبر هارولد لاسويل تقريبا عن الشيء عينهقائلا ان التهديد بالعقوبات هو الذي يميز عامة القدرة عن التاثير فالقدرة هي حالة خاصة للممارسة التاثير و هي العملية التي تصيب سياسات الاخرين بواسطة التهديد او الاستعمال الفعلي لعقوبات صارمة في حال عدم الخضوع للسياسات المرادة".[2]

و تختلف القدرة عن السلطة على اعتبار ان السلطة ترتكز على قواعد قانونية عكس القدرة بحيث "تعني كلمة السلطة القدرة القائمة على قواعد قانونية و معتقدات و قيم و رضا المجتمع التي تمارس فيه. فوجودها يرتكز على كون كل الجماعات تقبل صراحة

[1] هاديالشيب _رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 17.

[2] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 114.

او ضمنا بوجود رؤساء و حكام و قيادات تعترف لهم بحق اعطاء الاوامر لافراد المجتمع من اجل دفعهم لعمل ما لم يكن ليفعلوه لولا هذه الاوامر فاعضاء المجتمع يتقبلون هذه الاوامر و هذه القدرة لانهم يعتبرونها شرعية أي مطابقة لنظام القيم و القواعد التي تؤمن بها الجماعة. و هكذا تكون السلطة هي القدرة الشرعية".[1]

يرتكز اعتبار علم السياسة هو علم القدرة على مبدأ الفصل بين الدولة و المجتمع في التحليلات السياسة اذ يرى الكثير من المفكرين و الفلاسفة ان المجتمع في ظهوره اسبق من ظهور الدولة مما يجعل من ظاهرة القوة ظاهرة قديمة لازمت المجتمعات البشرية منذ نشأتها.

لقد تعرض هذا التعريف للنقد اذ أخذعليه :

عموميتهالمفرطةوصعوبةتحديدموضوعالدراسةفعلاقاتالقوةلا توجد

فقطفياطارالدولةوالاحزاب السياسيةوغيرذلكمنالمؤسساتولكنهاتوجد

ايضافيالكثيرمنالمؤسساتوالمنظماتوالجماعاتذاتالطابعالتجاري والثقافي ... الخ .

ويصيرالسؤال :هليدرسعلمالسياسةعلاقاتالقوةاوالسلطة

اينماوجدتحتنفيالشركاتوالاسروغيرذلك ?ويزيدمنتعقيدالامورأنبعض

[1] نفس المرجع، ص 114.

الشركاتقدتكوناكثرتعقدافيبنيتهاوفيعلاقاتالقوةداخلهامنبعض الدول .

كماأنعلاقاتالقوةداخلبعضالاسرقدتكوناكثراهميةمنعلاقات القوةداخلبعضالاحزاب"[1].

الفرع الثالث: علم السياسة هو علم التوزيع السلطوي للقيم:

يتعدى ربط بعض المفكرين لعلم السياسة بالقوة الى ما يسمى بالتوزيع السلطوي للقيم اذ يرى:

* المفكر "ديفد ايستن ان علم السياسة هو دراسة عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة من اجل المجتمع اي هو علم دراسة كيفية تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة".[2]

*المفكر هارولد لاسويل علم السياسة هو"دراسة النفوذ و اصحاب النفوذ او انه دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا من "القيم المختلفة" متى و كيف".[3]

فكلا هاذين الباحثين ركزا على مفهومي السلطة و القيم اذ "يرى لاسويل انه على الدراسة العلمية الصحيحة للقدرة ان تشمل دراسة القدرة و القيم لان الذين ينشدون القوة انما ينشدونها لغايات مرتبطة بالقيم السائدة في المجتمع كالدخل و المجد و الامن و غير ذلك. و قد ركز "ديفيد ايستون البحث في المجال السياسي على العلاقة بين

[1] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

[2] هاني عرب، مرجع سابق ص 3

[3] نفس المرجع، ص 3.

السلطة و القيم. و القيم هي ليست ما يميز السياسات عن غير السياسات في عرفه ...فليست الدولة هي الصانعة الوحيدة للقرارات السياسية في المجتمع لان هناك سياسات الفئات القائمة داخل مجتمع الدولة كالنقابات، و الجمعيات و غيرها الا ان هذه السياسات تتناول هذه الفئات دون غيرها بينما سياسات الحكومة هي سياسات سلطوية تتناول المجتمع بكامله و لا يكفي اتخاذ القرارات لوحده انما يجب ان يكون مقرونا بالتنفيذ. فالسياسة براي "ديفيد ايستون" هي اتخاذ القرارات المتعلقة بالامور المجتمعية و تنفيذها. فالسياسة تكون سلطوية بالنسبة لشعب ما عندما يعتبر نفسه مجبرا على اطاعتها، و لا تعد كل ممارسة للسلطة عملا سياسيا لان السياسة ترتبط ارتباطا وثيقا بغاية سياسية هي توزيع الخيرات و الشح في المجتمع".

فالسياسة هي التوزيع السلطوي للقيم و لا يدخل كل توزيع للقيم في اهتمامات السياسة. فهناك توزيعات سلطوية للقيم في اي مجتمع كان لا يصح ان نعتبرها سياسية. ان دستور اي مؤسسة اجتماعية هو اطار عام لفرض قرارات تتخذ في نطاقه و بالتالي تعتبر ملزمة لاعضاء تلك المؤسسة و ليست هذه القرارات بسياسة حقا. لذلك يهتم علم السياسة براي ايستون بالعلاقات التي تربط بين القرارات السلطوية المعمول بها في الجمعيات المختلفة و بين القرارات السلطوية التي تعتبر ملزمة لكل افراد المجتمع

المشتمل على جميع هذه الجمعيات...اي يهتم العلم السياسي بالدرجة الاولى بالتحويل السلطوي للقيم المتعلق ليس بجمعية هي قسم من المجتمع بل بالمجتمع كله.[1]"

ان اعتبار علم السياسة هو علم التوزيع السلطوي للقيم لا ينفي وجود نوع من السلطة في المجتمعات البدائية و لا يحصر هذا العلم في الحيز القانوني الضيق بحيث "يمتاز هذا التعريف لعلم السياسة عن غيره بالدقة و بمحاولة الفصل بين السياسيات و الاجتماعيات بمحالة التمييز بين التوزيع السلطوي و غير السلطوي للقيم. كما يمتاز بعدم حصر موضوع السياسة بالدولة لان التوزيع السلطوي للقيم لا ينحصر ظهوره بالدولة انما يظهر ايضا في المجتمعات البدائية و القبلية حيث يوجد سياسة تتناول جميع فئات المجتمع، كما يظهر ايضا على الصعيد الدولي على الرغم من عدم وجود سلطة دولية لها صفة الحكومة."[2]

و بهذا تتمثل مواضيع علم السياسية في: النظرية السياسية، المؤسسات السياسية، العلاقات الدولية، الاحزاب السياسية جماعات الضغط و الرأي العام.

المبحث الثاني: اهمية علم السياسة و علاقته بالعلوم الاخرى:

[1] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص ص 118-119.

[2] نفس المرجع، ص 119.

يعتبر علم السياسة علما قائما بذاته الا انه يرتبط بالكثير من العلوم الاخري، كما يكتسي هذا العلم اهمية بالغة في حياة الافراد و المجتمعات.

المطلب الاول، اهمية علم السياسة:

"ان الحديث عن علم السياسة يقودنا حتما للاجابة عن التساؤل التالي: لماذا ندرس علم السياسة؟

لجان مينو و هو مفكر سياسي فرنسي مقولة شهيرة ان لم تكن السياسة هي كل شيئ فهي في كل شيء". يفيدنا الواقع و النظرية على حد سواء فياثبات صحة هذه المقولة السياسية حيث ان الحقل النظري يحفل بالعديد من الادلة على ضرورة تواجد علم السياسة في حياة الفرد و هو الامر الذي يؤكده الاستاذ حسن صعب في مؤلفه" علم السياسة فيشير بان الهدف الاساسي من دراسة علم السياسة هو احداث طفرة في التفكير السياسي المتخم بالمسلمات التقليدية و الخاطئة التي تحكمالمجال السياسي و مراجعتها كبعض اشكال الحكم و الانظمة السياسية فيقول ان فهمنا للاشياء يكمن في تحليلنا لها تحليلا عقلانيا و بذلك فان علم السياسة هو علم المراجعة المستمرة او علم النقد المنهجي الدائم للمسلمات و الاحوال و الانظمة السياسية.[1]"

[1] هادية يحياوي، "مدخل لعلم السياسة، سلسلة المحاضرات العلمية ، لبنان /طرابلس :مركز جيل البحث العلمي، مارس 2015، ص ص17-18.

لقد اعطى بعض المفكرين لعلم السياسة دورا بارزا في فهم حياة الافراد و المجتمعات على اعتبار ان السياسة تتضمن خيار الحكومات المرتبطة بطريقة حياة الافراد و تنظيم شؤونهم و من بينهم" ارسطو.

"معروف منذ اقدم العصور بان ادارة المجتمع (سياسته) تعتبر اهم عامل في تحديد مدى قوة ذلك المجتمع و لقد استقر راي الكثير من علماء السياسة و العلاقات الدولية خاصة على ان مدى قدرة اي دولة يتحدد بالعناصر التالية:

-البيئة و الموقع الجغرافي

-كم و نوع السكان

-الموارد الطبيعية (الاقتصادية)

-القيادة السياسية (السياسة)

-القوة الصناعية

-القوة العسكرية

و كلما توفر كل من هذه العناصر بشكل ايجابي كلما ساهم ذلك (ايجابا) في تقويم الدولة و العكس صحيح[1]."

[1] هاني عرب، مرجع سابق ص 5

المطلب الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى:

يعتبر علم السياسة علما قائما بذاته موضوعه تنوع و تطور بحسبل المفكرين السياسيين فمنهم من اعتبره علم الدولة وز منهم من اعتبره علم القدرة و اخرون علم التوزيع السلطوي للقيم الا ان هذا لا يمنع ارتباط هذا العلم بعلوم كثيرة اهمها:

الفرع الاول: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع و علم النفس:

توجد علاقة وطيدة بين علم السياسة و علم الاجتماع "فاذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة الكتل الاجتماعية و الكشف عن الحقائق و القوانين في الحياة الاجتماعية بشكل عام نجد ان علم السياسة يهتم بدراسة علاقات الانسان التي تعتبر جزء من حياته الاجتماعية.[1]

" و قد انتج تفاعل علم السياسة مع علم الاجتماع في بلورة حقل معرفي جديد اصبح يطلق عليه اسم علم الاجتماع السياسي و قد اخذ هذا العلم الجديد بالتبلور بالشكل الجيد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و في فترة الخمسينيات على وجه التحديد في العديد من الجامعات الامريكية و الاوروبية.[2]

[1]احمد سعيد نوفل و اخرون، "مدخل الى السياسة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة 1، 2010، ص ص 23-24.

[2]هادي الشيب، رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 22.

ان هذا التداخل يكمن في مجال الاهتمام بدراسة العلاقات بين السياسة و المجتمع و بين السلوك الاجتماعي و السلوك السياسي و "يمكننا تحديد ذلك التداخل في النقاط التالية:

-اهتمام علم الاجتماع بالدولة التي تعتبر محور الدراسة في العلوم السياسية

-المواضيع التي يتناولها علم الاجتماع السياسي كموضوع نشاة النظم السياسية و سيرها و نشأة الرأي العام و مكوناته و مختلف انواع الاحداث السياسية كلها عناوين لا يستغنى عنها الباحث في المجال السياسي.

-استعانة علماء السياسة بمنهج علم الاجتماع في تحليلهم و دراستهم السياسية خاصة ما يتعلق بدراسة اتجاهات الراي العام حول القضايا السياسية[1]"

كما يربط علم السياسة بعلم النفس علاقة وطيدة فكلاهما يدرسان الانسان مع اختلاف اذ يدرس علم السياسة ظاهرة توزيع السلطة للقيم بين افرادها و يدرس علم النفس نفسية الانسان و ميولاته و تأرجحها حسب الظروف. و لقد كان لظهور علم النفس السياسي اهمية في تعزيز العلاقة اكثر بين العلمين خاصة ان علم النفس السياسي يهتم بمعرفة مدى تاثير العوامل النفسية على السلوك السياسي و كذلك معرفة مدى تاثير الخلفية النفسية للسياسيين على القرارات التي يتخذونها. كما ان الشعوب

[1]عبد الناصر جندلي،**تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2 الطبعة، 2000، ص 117-118

تختلف من حيث المزاج الامر الذي ينجر عنه تنوع انظمة الحكم فما يناسب شعب قد لا يتلاءم مع شعب اخر و منه يمكننا التاكيد على مقولة جيمس برايس عندما قال ان جذور السياسة مغروسة في علم النفس[1]".

"تتداخل ايضا العلوم السياسية المعاصرة و المتجددة اليوم مع العلوم النفسية في اكثر من مجال و اكثر من ناحية... من ناحية التنشئة الاجتماعية و السياسية و نظرية الادوار و الفوارق الطبقية و انعكاسات ذلك على التنمية السياسية و التثقيف السياسي و الصراع على السلطة و النفوذ و بالتالي فان لكل القضايا المذكورة هنا ابعادا نفسية و اسقاطات معنوية و اخلاقية.

التداخل الكبير ما بين علم النفس و العلوم السياسية في صناعة القيادات السياسية و الاجتماعية و كيفية نشوء النخبة السياسية الفاعلة لان النمط النفسي في صناعة القيادة و النخبة ركز على مفاهيم نفسية مثل الذكاء و الدهاء و الصبر و تحمل العمل و القدرة على التعاطي مع مختلف الشرائح و الطبقات الاجتماعية و التقسيمات العائلية و العشائرية. و قد كان لقيادات بارزة من امثال هتلر و موسيليني و نابليون انماط من الاحلام الامبراطورية غذتها النزعات النفسية و العنصرية. و لعل من التاثيرات الواضحة لعلم النفس و منظومة العلوم السلوكية الاخرى على العلوم السياسية و العلاقات الدولية هو استخدام الاساليب النفسية الحديثة على الصعيد البحثي و

[1] احمد سعيد نوفل و اخرون، مرجع سابق، ص ص 25-26

الميداني مثل تحليل الخطاب السياسي و تحليل المضمون و الاساليب الكمية و الامبريقية و نصف التجريبية حيث ادى مثل هذا التاثير في اثراء منهاج البحث و التمحيص في العلوم السياسية و نقلها من قائمة العلوم المعتمدة على الاساليب الكيفية و المنهجيات التاريخية و التحليلية الى مصاف العلوم الاجتماعية الجديدة.[1]

الفرع الثاني: علاقة علم السياسة بالتاريخ و الجغرافيا:

يعتبر التاريخ مستودعا هاما للأحداث السياسية بالنسبة للمحللين السياسيين الذين يجدون في الاحداث التاريخية مادة اولية لفهم الظواهر السياسية و تحليلها اضافة الى ذلك "الكثير من الوقائع و الاحداث التاريخية كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية و بالمقابل نجد ان بعض هذه النظريات السياسية كانت حافزا للمساهمة في قيلم حوادث تاريخية مثل افكار "جان جاك روسو" و غيره ممن دفعوا بالشعب الفرنسي الى القيام بالثورة عام 1789[2]

و مادام علم السياسية يدرس الدولة و اشكالها و الحكومات على اختلافها و علاقات القوة و السلطة فان "التاريخ في هذا السياق المهم يساعد فعلا عبر السجلات و الوثائق و الرموز و المخطوطات و الحفريات الاثرية القديمة من دراسة كل هذه المتغيرات المرتبطة بالدولة و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمؤسسات السياسية و المجتمع

[1] هادي الشيب، رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 19

[2] محمد نصر مهنا، عبد الرحمن الصالحي، مرجع سابق، ص 31.

السياسي الذي نقل الانسان من دولة الطبيعة الى دولة العقد الاجتماعي العام عبر صيغة توافقية تكفل الحريات و التنمية و المسالمة و شريعة القانون و ليس شريعة الغاب. فدراسة ثورة عام 1688 في بريطانيا لا يمكن ان تكتمل الا عبر الوثائق التاريخية الهامة التي تركزمن منظور سياسي ليس على اسباب هذه الثورة و انما على المرحلة الهامة التي مهدت لها من خلال انتقال بريطانيا الى شكل من اشكال الملكية الدستورية المحدودة و الحد من صلاحيات التاج و التاسيس لنظام اكثر برلمانية و تمثيلا للشعب".[1]

كما لا يمكن لعلم السياسة الاستغناء عن الجغرافيا بانواعها بشرية، اقتصادية او سياسية اذ تعتبر مهمة للغاية بالنسبة للدراسات السياسية لما لموقع الدولة الجغرافي و كذا مواردها الطبيعية من اهمية في تحديد و فهم السياسات الخارجية و الداخلية.

"فمثلا نجد ان موقع الدولة الجغرافي يلعب دورا مهما في قوة الدولة و في استراتيجيتها و تعاملها مع الدول الاخرى لان الدول التي تقع على البحر او تتكون من الجزر تختلف في توجهاتها عن الدول التي تقع اراضيها في الداخل و تحيط بها اليابسة من كل الجهات و مثل هذه الامور تدرج في اطار علم جديد يسمى بعلم الجيوبولتيك او

[1] هادي الشيب، رضوانيحيى، مرجع سابق، ص 22 عن: ريموند كيتل، العلوم السياسية (ترجمة) فاضل زكي محمد، الجزء 1،بغداد، مكتبة النهضة، 1963، ص 16.

الجغرافيا السياسية حيث يهتم هذا العلم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في علاقات الدول ببعضها البعض"[1].

الفرع الثالث: علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد:

علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد وطيدة للغاية اذ "ظهرت ثلاث اتجاهات اساسية في تحديد العلاقة الموجودة بين علم السياسة و الاقتصاد:

-الاتجاه الاول: يرى بان السياسة هي التي تؤثر في الاقتصاد.

-الاتجاه الثاني: يرى بان الاقتصاد هو الذي يؤثر في السياسة.

-الاتجاه الثالث: يرى ان هناك علاقة تفاعل و تاثير متبادل".[2]

و يبدو التداخل بينهما فيما يسمى بالاقتصاد السياسي احد فروع علم السياسة بالاضافة الى تلك العلاقة البارزة بين مراكز القوى الاقتصادية في الدولة و في المجتمع الدولي و بين مراكز الثاثير في القرارات السياسية الوطنية و الدولية.

[1] اسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات " في المجتمع و السياسة"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص،62.

[2] نظام بركات و اخرون مبادئ علم السياسة ، الطبعة 7، الرياض مكتبة العبيكان 2008، ص 34.

الفصل الثانـي:

الدولـة

تمهيد:

تميزتالعصورالقديمةوالوسطىبغيابمفهومالدولةبشكلهاالحالي،حيث

انتشرتمسمياتمختلفةمنها،الإمبراطورية(مثلاالإمبراطوريةالرومانيةبينعام 510 ق.م

والقرنالأولقبلالميلاد)،والسلطنة(مثلاالسلطنةالعثمانيةبين

عامي27يوليو 1299محتى29أكتوبر 1923) ،وفيالعصورالوسطى

انتشرتفيأوروباممالكحكمتباسمالدينمثل :

(فرنساقبلالثورةالفرنسية)،وهذاأدىلانتشارالحروبالدينيةللتخلصمنسيطرةالكنيسةعلىالسلطة

السياسيةوانتهتهذهالحروبفيعام1648 بتوقيعاتفاقيةوستفاليافي

أوروبا؛والذيوضعحداًللحربالدينيةالتيدامتثلاثينعاماً،وانتهتبإنشاء

نظامجديدللدولفيأوروباعرففيمابعدباسمالدولةالحديثةوتعممفيأنحاء

العالم،حيثوصلعددالدولالعالمفيعام2016إلى198دولة،بعدأنكانوا 168 في عام 1900."[1]

المبحث الاول: الدولة بين المفهوم و النشاة

تعتبر الدولة من اهم مكونات السياسة بعد الانسان و هي فاعل مهم في السياسة الداخلية و الدولية. و قد حظيت فكرة الدولة بعنايةٍ استثنائية منذ الاغريق والى أزمنة الحداثة ا لمعاصرة . ويجوز القول إن هذه العناية لم تكن متأتِية فقط من حاجة

[1] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

الكيانات البشرية إلى منظومة تدبِّر لها عيشها ود يمومتها، وإنما أيضا و أساسا عن حاجتها الى ما يشعُرها بهويتها الجمعية و بحضورها كمتحد اجتماعي و حضاري[1]

المطلب الاول: تعريف الدولة

تشكل الدولة احدى المحاور الاساسية لدراسة المدخل الى علم السياسة اذ تعتبر الاطار الطبيعي الانساني الذي تتم فيه معظم الحياة البشرية ، اذ اجمع الفلايفة امثال افلاطون في كتابه "الجمهورية" و ارسطو في كتابه" السياسة" على ان الانسان لا يمكنه ان يعيش بمفرده او في صراع ضد الآخر مما استلزم وجود الدولة.

الفرع الاول: مفهوم الدولة لغة

"تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة position التي تعني الوقوف كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الاوروبية في مطلع القرن الخامس عشر. و في القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة و استخدم تعبير (publicae) اللاتيني و الذي يعني الشؤون العامة"[2].

اما في اللغة العربية فقد اخذت كلمة الدولة من الفعل "دال" "يدول" بمعنى دار او تغير و الدولة بضم الدال تعني الشيئ المتداول.

[1]محمود حيدر، الدولة: فلسفتها و تاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، الطبعة: الاولى، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018، ص 9

[2]منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

اما في اللغة الانجليزية state فهي ماخوذة من الكلمة اللاتينية status التي تدل على وضع مستقر.

الفرع الثاني: مفهوم الدولة اصطلاحا:

للدولة تعريفات كثيرة اذ يقول "رودي" و آخرون لا يوجد تعريف للدولة يقبله الجميع و السبب في ذلك يعود في رايهم الى كون الدولة (في جزء منها) عبارة عن فكرة و شيء مجرد لا تدركه الحواس"[1]

و" كلمة دولة هي حديثة الاستعمال نسبيا فلم تستعمل في اوروبا قبل عصر النهضة و قد استخدمت منذ القرن السابع عشر للتعبير عن الكيان الذي يشكل في آن معا اطارا و ركيزة للسلطة السياسية و قديما عبر الاغريق عن المدينة –الدولة بكلمة polis و عبر الرومان عن الجمهورية بكلمة civitas او res publica اما اليوم فكلمة جمهورية لا تعني ما تعنيه عند الرومان[2].

[1] هاني عرب، مرجع سابق ص 21.

[2] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 173.

*** تعريف الدولة في الفكر الغربي:**

يعرف "موريس ديفرجيه" الدولة على انها عبارة عن جماعة بشرية متضامنة و لها تنظيم سياسي و قانوني".[1]

و يرى "هارولد لاسكي ان "الدولة هي عدد كبير من الناس يطيعون في اقليم محدد المعالم عددا صغيرا من الناس، كما ان لاسكي نظر الى الدولة من خلال ممارسة السلطة فيها حيث عرفها في مؤلف اخر من مؤلفاته بكونها تنظيم يمارس السلطة القهرية من اجل تحقيق الصالح الاجتماعي".[2]

و تعرفها موسوعة لاروس الفرنسية بانها "مجموعة من الافراد يعيشون على ارض محددة و يخضعون لسلطة معينة. في حيع عرف القانون الدستوري (وهو مجموعة من القواعد و الاسس التي تنظم عمل الدولة و مؤسساتها) الدولة باعتبارها كيانا اقليميا يمتلك السيادة داخل الحدوزد و خارجها و يحتكر قوى و ادوات الاكراه

اما معجم الاكاديمية الفرنسي فقد عرف الدولة على انها حكومة الشعب الذين يعيشون في ظل حكم الامير او الجمهورية.[3]

---

[1] محمد احمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوة : مقومات الدولة في الجغرافية السياسية، اربد دار الكتاب الثقافي، 2008، ص 60.

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية ادارة الازمات، عمان: دار مجدلاوي، 2009، ص 27.

[3] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

***تعريف الدولة في الفكر العربي:**

يرى بطرس غالي و محمود خيري عيسى ان الدولة هي مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين و تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة.[1]

خلافا لما ذهبت إليه المعاجم الغربية، نجد أن لفظة دولة عند العرب تدل على معان أخرى من الناحية اللغوية. فابن منظور« صاحب لسان العرب" يصف كلمة دولة بأنها الفعل والانتقال من حال إلى حال«. وتأخذ الدولة في القاموس المحيط للفيروز آبادي المعنى ذاته، لكنه يبدو عنده أكثر حدةً حتي يرى فيها القاموس المذكور لا مجرد فعل أو انتقال بل انقلاب الزمان والدهر من حال إلى حال .»

ان الذي يهمنا من هذا الاختلاف اللغوي بين معنى كلمة دولة في قواميسنا ومعناها في الغرب، هي تلك المدلولات السياسية والفكرية البعيدة والمغزى الكبير الذي يتجاوز الحدود اللغوية البحتة، فهذا الاختلاف اللغوي يعكس في الواقع اختلافا في مفهوم الدولة وموقعها في الفكر العربي والفكر الغربي ...فالمعنى التقليدي للدولة عند الغربيين يعكس في حقيقته فلسفة لا تخفى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، هدفها الاساسي دعم هذه المؤسسة . أي الدولة . و تمجيدها واستبعاد

[1]محمد محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية بين الاقلمة و العولمة : رؤية سياسية معاصرة القرن الحادي و العشرين**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 38

احتمال تغيرهاّ .، في حـ ين أنها لا تأخذ ذلك الطابع المقدس عند غالبية ا لمفكرين العرب و المسلمين، إن هذه الملاحظة يؤكّدها أولً ظهور للمذاهب الفكرية التي تدعو إلى تمجيد الدولة في الغرب، في حـ ين يخلو تراثنا الفكري والعلمي من هذا الاتجاه".[1]

وللدولة خصوصية تمتاز بها عن سائر الوحدات السياسية (القبيلة، الحاضرة..الخ)، فلا يجوز اعتبار كل تنظيم سياسية قائم بذاته دولة ...فالدولة تمتاز عن غيرها بوجود سلطة مؤسسة اي سلطة قائمة على قواعد حقوقية فالدولة هي كائن حقوقي تتبع السلطة القائمة فيه من مجموعة قواعد قانونية تحدد مدى هذه السلطة و تنظم العلاقات بين المواطنين و الدولة و بين المواطنين انفسهم."[2]

و بهذا تعد الدولة في هذا الخصوص بمنزلة صيرورة تاريخية و حركة سسيولوجية تصنعها المجتمعات من اجل ضمان وجودها و تفوقها بين الكايانات النظيرةلها، فالدولة ذات طبيعة بيروقراطية على راي هيجل. اما ماركس فيرى ان الدولة تقوم على استحواذ طبقة على سائر الطبقات".[3]

الفرع الثالث: الفرق بين الدولة و مفاهيم اخرى:

كثيرا ما يستعمل مصطلح الدولة بمفهوم مصطلحات اخرى كالامة و الحكومة مما يثير الكثير من اللبس مما يستوجب ايراد معاني هذه المصطلحات.

---

[1] محمود حيدر، مرجع سابق، ص ص22-23.

[2] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 173.

[3] ميلود عامر حاج، "بناء **الدولة و انعكاساته على واقع الدولة العربية القطرية**"، **دراسات استراتيجية**، العدد 195، 2014، ص 13

***الفرق بين الدولة و الامة:**

اخلط الكثير من المفكرين بين الدولة و الامة الا ان هناك فرق واضحا بينهما اذ

يعرف المفكر الايطالي مانتسيني الامة على انها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضها البعض بوحدة الارض و الاصل و العادات و اللغة من جراء الاشتراك في الحياة و الشعور الاجتماعي. [1] مما يبين اهمية اللابطة الروحية في وجود الامة و التي لا تشترط في الدولة.

من جانب اخر تعتبر السلطة السياسية عنصرا مهما في تكوين الدولة بينما لا تعتبر السلطة السياسية شرطا في تكوين الامة التي يرتبط افرادها بروابط الدين، اللغة، الاصل و التاريخ المشترك.

كما يسجل التاريخ وجود دول عديدة ضمن امة واحدة كما هو شان الامة العربية.

***الفرق بين الدولة و الحكومة:**

يوجد للحكومة مفهوم ضيق وآخر واسع

فاما امفهوم الواسع فيرى ان الحكومة تشمل السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية و القضائية.

و اما المفهوم الضيق فيقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها.

بهذا تصبح "الحكومة تمثل الاداة التي تمارس السلطة داخل نطاق الدولة"[2].

اذا الدولة تتضمن الحكومة و تعتبر مفهوما اوسع من الحكومة اذ "لا يمكن للحكومة ان ترادف الدولة لانها تعد احدى عناصرها."[1]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، " **موسوعة علم السياسة**، عمان، دار مجدلاوين 2009، ص 77.

[2] نظام بركات و اخرون، مرجع سابق، ص 190.

المطلب الثاني: اركان الدولة:

اذا نظرنا الى الدولة من الزاوية التكوينية يمكن ان نعرفها كما يلي:

مجموعة من المواطنين تقيم بصفة دائمة على اقليم معين و تنظم امورها العامة حكومة مستقلة و ذات سيادة على اقليمها [2]". و بهذا تصبح الدولة تتكون من اربعة عناصر تتمثل في:

*عنصر بشري: السكان

*عنصر طبيعي: الاقليم

*عنصر تنظيمي: الحكومة

*عنصر معنوي: السيادة

الفرع الاول: الاقليم:

و هو المساحة الجغرافية المحددة لهذه الدولة و المعترف بها بموجب القانون الدولي و الدول الاخرى، و لا يؤثر كبر مساحة الدولة او صغرها على الاعتراف لها بصفة الدولة، فوجود مساحة من الارض كاف بغض النظر عن مساحتها فالفاتيكان اصغر دولة في العالم و هي دولة معترف بها و روسيا اكبر دولة في العالم و هي ايضا دولة معترف بها دوليا.[3]

و يحتوي الاقليم على ثلاثة اقسام هي: الاقليم البري، الاقليم البحري و الاقليم الجوي.

---

[1]نفس المرجع، ص 161

[2] هاني عرب، مرجع سابق، ص 22

[3]منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

الفرع الثاني، الشعب

يمثل الشعب العنصر الطبيعي في مكونات الدولة و احد اسس قيامها، و السكان هما لأفراد الذيي عيشونعلىا لإقليمحيثتنشأبينهمعلاقاتوروابطقوية،وكماهوالحالبالنسبةلمساحةالأر ض،فليسلعددالسكان أثرفيالاعت رافبالدولةدولياً،فالفاتيكاندولةعددسكانها800 نسمة وهيدولةمعترفبهادولياً،والصينعددسكانهامليارو ثلاثةمائة وخمسوننسمةوهيدولةمعترفبهادولياً،ويصنفسكانالدولةعادة إلىنوعانهما :

* المواطنون :وهممنولدواوعاشواعلىأرضالدولةواكتسبواجنسيتها ويتمتعونبكاملالحقوقالسياسية(مثال :حقالتصويت،حقالانتخاب)،والحقوقالمدنية (مثال:حقالحياة،حقالتملك.)

* الأجانب :وهممنيقيمونإقامةمؤقتةعلىأراضيالدولة،بغايةالعملأو الد راسة أولأسبابأخربوهؤلاءيتمتعونبالحقوقالمدنية،ولايتمتعون بالحقوقالسياسية."[1]

الفرع الثالث: السلطة السياسية:

ان السلطة السياسية هي العنصر الثالث المكون للدولة فنشوء الدولة يقتضي تنظيم المجتمع سيسيا و حقوقيا و هذا يتطلب سلطة سياسية تمارس صلاحياتها على الشعب المقيم على اقليم الدولة فتحافظ على النظام العام و تجبللا هذا الشعب على احترامه كما تحمل الدول الاخرى على احترامها و عدم التعرض لها. و هذه السلطة هي ذات سيادة لانها تمارس صلاحياتها فعليا و ليس نظريا و بواسطتها يتمكن الحكام من ممارسة دورهم القيادي و القيام بوظائفهم. فالعلاقة بين الحكام و المحكومين و التي تقوم على اساس الامر و الطاعة تتجلى بابهى مظاهرها في مجتمع الدولة.[2]

---

[1] نفس المرجع

[2] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 183

تمارس السلطة السياسية صلاحياتها في كل الدول بغض النظر عن نظام الحكم السائد في الدولة اذ تعتبر "السلطة السياسية المؤسسةالتيتحكمالأفرادوتنظمشؤونهم،بغضالنظر عنطبيعةنظامالحكمفيالدولة،فهناكسلطاتملكيةكمافيالمملكة العربيةالسعوديةوهيدولة،وهناكسلطاتجمهوريةكمافيدولةفرنسا وهيدولة،وهناكسلطاتأميريةكدولةقطروهيدولة[1].

الفرع الرابع: السيادة

تعتبر السيادة الركن الرابع في تكوين الدولة و السيادة كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني superanus و المقصود به الاعلى. اول من استعمل هذا المصطلح في مجال السياسة هو "جان بودان" في كتابه الجمهورية الذي وضعه عام 1576.[2]

أثار مصطلح السيادة جدلا واسعا في أوساط الباحثين السياسيين و رجال القانون على حد سواء، فتعددت التعاريف و تنوعت و لكنها أجمعت كلها على قاسم مشترك يتمثل في اعتبار السيادة السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار العلاقات الدولية. "و بالتالي تشير السيادة إلى معنيين احدهما ايجابي ينصرف إلى قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترتضيها الدولة ذاتها، و الآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي، و بالتالي يكون لمبدأ السيادة

[1] منتصر عمران ناجي الرفاعي، مرجع سابق

[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 33

وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة و وجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول و التي نقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني و السلامة الإقليمية لكل دولة و عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية."[1]

يرجع ظهور السيادة إلى بروز الدولة القومية وفقا لمعاهدة وستفاليا لسنة 1648، و إذا كان البعض يرجع الفضل للفقيه "جان بودان" في تفصيل مدلول هذا المفهوم حيث استعرض في مؤلفه المعنون"ستة كتب عن الجمهورية "الصادر عام 1576 فكرة السيادة التي اعتبرها سلطة عليا على المواطنين و الرعايا أي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لان صاحب السلطة هو الذي يضع القانون. و يشاطر المفكر "هوبز" الفقيه"جان بودان" الراي في اعتبار السلطة صاحبة السيادة مطلقة ذلك أن الحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضعه

و بفضل "جروشيوس" الذي اعتبر بحق أب القانون الدولي الغربي و صاحب مدرسة القانون الطبيعي تطورت فكرة السيادة باتجاه مفهوم جديد يأخذ في اعتباره تطور المجتمع الدولي

[1] احمد الرشيدي، "التطورات الدولية الراهنة و مفهوم السيادة الوطنية"، **سلسلة بحوث سياسية**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة عدد 85 ، 1994، ص 3.

وعليه، تصبح السيادة مفهوم قانوني سياسي شكل و لا يزال أحد المقومات الرئيسية التي تنهض عليها نظرية الدولة في الفكر التقليدي السياسي و القانوني على حد سواء، كما تعتبر أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته جل المواثيق الدولية إذ بدونها لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة.

و للسيادة خمس خصائص تتمثل في:

1- السيادة مطلقة:

تعتبر سيادة الدولة مطلقة بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا تعترضها أي حدود قانونية في سن القوانين.

2- السيادة شاملة

تطبق السيادة على جميع المواطنين في الدولة و من يقيم في إقليمها، أما الاستثناء الوحيد من ذلك فيتمثل في ما يتمتع به الدبلوماسين الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصانة و امتيازات دبلوماسية مما يجعلهم يخضعون لسيادة دولهم

3- السيادة لا يمكن التنازل عنها:

تعتبر السيادة صفة ملازمة للدولة التي لا تستطيع التنازل عنها و إلا فقدت ذاتها.

4- السيادة دائمة:

تدوم السيادة بدوام قيام الدولة، فالسيادة مستمرة مادامت الدولة متمتعة بشخصيتها القانونية، و لا يؤدي تغير الحكومات إلى فقدان الدولة لسيادتها و التي تزول في حالة واحدة تتمثل في فقدان الدولة لشخصيتها القانونية الدولية بسبب الاندماج مع دولة أخرى أو تجزئتها إلى عدة وحدات سياسية يكون لكل منها سيادته الخاصة

5- السيادة غير قابلة للتجزئة

لا يمكن أن يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها بأي حال من الأحوال ذلك أن السيادة تتضمن عدم المشاركة و التقسيم، فلا يمكن أن يكون أكثر من سيادة واحدة في دولة، و إذا وجد صراع حول السيادة داخل أي وحدة سياسية فانه يحسم في الأخير لصالح وحدانية السيادة.

المبحث الثاني:نشأة الدولة:

تعددت النظريات التي تفسر اصل نشاة الدولة و تطورها و تنطلق معظم هذه النظريات من البحث في اصل السلطة السياسية. و يمكن رد هذه النظريات رغم تنوعها الى مفهومين اساسيين :

*النظريات التي ترى ان الدولة نشأت كظاهرة قوة.

*النظريات التي ترى ان الدولة نشأت نتيجة تعاقد ارادي

المطلب الاول: النظريات التي ترى ان الدولة نشأت كظاهرة قوة.

"ان النظريات التى تفسر الدولة بأنها ظاهرة قوة ترتكز جميعا على فكرة أساسية؛ وهى أن السلطة السياسية تعبر قبل كل شيء على ظاهرة قوة و الاكراه، وتكون دائما فى حوزة من يستطيع فرض سيطرته على الآخرين.إن جوهر الدولة يكمن فى الاكراه الذي يظهر بأشكال مختلفة، وقد شدد علم ا لاجتماع و الانثروبولوجيا السياسية على هذه الفكرة؛ أي على سلطة القهر و الالزام التى هي اساس نشوء المجتمعات القديمة و الحديثة على السواء. و في الحقيقة لا توجد مجتمعات بدون سلطة لان حل الصراعات التي تقوم داخل المجتمعات يتطلب وجود سلطة قادرة على فرض النظام واجبار الناس على طاعتها"[1].

الفرع الاول: نشوء الدولة نتيجة صراعات الجماعات البدائية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن نشوء الدولة يعود الى الصراعات بين الجماعات البشرية البدائية، فهذه الجماعات كانت تعيش في البدء دون وجود أي تمايز اجتماعي داخلهاو كانت تخضع لحكم التقاليد ولم يكن من داع لاستعمال القوة لان شخصية

[1]عصام سليمان، "مرجع سابق، ص ص 187-188.

الفرد لم تكن قد برزت بعد انما كانت لا تزال غارقة فى شخصية الجماعة ... غير انه في مرحلة تاريخية من مراحل تطور الشعوب تقوم جماعة و تفرض نفسها بالقوة على جماعة آخرى وتخضعها لسيطرتها، و من ثم تستغل طاقتها فتنشأ عن ذلك طبقة حاكمة وجماعة محكومة داخل إقليم جغرافي واحد ، فتبرز نواة الدولة . فالدولة تنشأ حسب هذه النظرية بسبب انقسام الجماعة نتيجة التمايز بين طبقة الحاكم و طبقة المحكومين.[1]

الفرع الثاني: نظرية ليون ديغيDuguit Léon

يقول ديغى أن نشوء الدولة رهن ببروز تمايز سياسي فى المجتمع؛ و ينشا هذا التمايز داخل مجتمع من المجتمعات في حقبة من حقبات تطوره التاريخي. فالدولة هي حدث تاريخى تسيطر بواسطته مجموعة من الناس على سائر أفراد المجتمع، وتفرض عليهم إرادتها بالقهر المادي، أي نشوء الدولة هو نتيجة ظاهرة القوة، و السلطة هى جوهر الدولة ولا وجود لدولة بدونها، وقو ة الدولة يجب أن تكون الاعظم بحيث لا تستطيع أي قوة فى الداخل أن تنافسها وتمنعها من تحقيق إرادتها[2].

الفرع الثالث: نشأة الدولة عند ابن خلدون

يعتبر الممفكر ابن خلدون من المفكرين اللذين ايدوا فكرة نشوء الدولة عن طريق القوة و لكنه" يعتبر ان القوة تتكون من عنصرين: هما القوة المادية و المعنوية و لم يقل هذا بصراحة و انما رد اصل نشاة الدولة الى "العصبية" و التي تعني في رايه القوة و النفوذ".[3]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 188-189.

[2] نفس المرجع، ص ص 189.

[3] هاني عرب، مرجع سابق، ص 27.

كما "فسر ابن خلدون نشأة الدولة تفسيرا اجتماعيا اقتصاديا، فربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات المعيشية، واعتبر العصبية أساسا للقدرة السياسية ولتماسك المجتمع. "فالعصبية" هي صلة رحم طبيعية في البشر والتي يحصل بها ا لاتحاد والالتحام في المجتمع، ويظهر في القبيلة الواحدة أو فى القبائل المتحالفة نسب عام يقترن بعصبية عامة ونسب خاص يقترن بعصبيات خاصة، ولحمة النسب الخاص أقوى من لحمة النسب العام، لذلك تتنافس العصبيات الخاصة على الرئاسة فتظفر بها العصبية ا لاقوى أي تلك التي تتغلب على العصائب الاخرى... فالدول تنشأ بسبب العصبية وتستمر طالما استمرت هذه العصبية وتضمحل عندما تفسد العصبية[1]

و للدول اعمار مثل الانسان حسب ابن خلدون الذي يركز على قوة العصبية في نشاة الدول و بقائها اذ " يحدد ابن خلدون عمر الدولة في الغالب بث لاثة أجيال، (الجيل الواحد يساوي 40 سنة). لأن:

-الجيل الاو ل لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها في شظف العيش والبسالة والافتواس الاشتراك في المجد، فـلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون.

الجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترف من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن ا لاشتراك في المجد إلى انفر اد الواحد به وكسل الباقين عن السعي اليه، فتتكسر صورة العصبية بعض الشئ ..ويبقى لهم الكثير من ذلك، بما أدركوا الجيل الاول وباشروا أحوالهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ، فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية و ان ذهب منه ما ذهب، ويكونون على رجاء من مراجعة الاحوال التي كانت للجيل الاول.

[1] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 199.

و اما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ويفقدون ح لاوة العز والعصبية، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تبقوه من النعيم وحضارة العيش فيصيرون عيالا على الدولة، و من جملة النساء و الولدان المحتاجين للمدافعة عنهم و تسقط العصبية بالجملة[1].

الفرع الرابع: نشأة الدولة في النظرية الماركسية:

يعود الفضل للمفكر "كارل ماركس" و زميله "انجلز"في بلورة النظرية الماركسية التي ترجع اصل نشاة الدولة الى ظاهرة الصراع الطبقي استنادا الى المادية التاريخية.
فالدولة حسب اعتقادهم و خاصة المفكر "انجلز "ظاهرة طبقية، "فالدولة لم توجد منذ الازل على حد تعبير انجلز انما هي نتاج المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره فهي اذا ظاهرة عابرة ...فنشوء الدولة مرهون ببروز الطبقات داخل المجتمع. و يقول لنين في هذا المجال ان الدولة هي نتاج و مظهر استعصاء التناقضات الطبقية ... ولا يمكن للدولة براي ماركس ان تكون هيئة للتوفيق بين الطبقات.[2]

المطلب الثاني:النظريات التي ترى ان الدولة ظاهرة ارادية:

تتفق النظريات العقدية على ان اصل الدولة يرجع الى عقد اجتماعي بين الافراد، و "لعل اكثر تفسيرات اصل الدولة انتشارا في الوقت الراهن فكرة العقد الاجتماعي فانصار هذا الافتراض يردون قيام الدولة الى "عقد" تم بين الناس و الحكومة لحكم و ادارة المجتمع و هذه الفكرة قديمة و لكنها تبلورت في العصور الحديثة على يد كل من "توماس هوبز" و "جون جاك روسو" و يختلف تكييف هؤلاء لفكرة العقد[3].

الفرع الاول: نظرية العقد الاجتماعي عند"توماس هوبز"

---

[1]نفس المرجع، ص ص 199-200.

[2] نفس المرجع، ص 193.

[3]هاني عرب، مرجع سابق ص 27.

ارجع توماس هوبز اصل نشاة الدولة الى العقد الذي نقل الافراد من حياة الفطرة البدائية الى مجتمع ينقسم الى فئتين واحدة تحكم و اخرى محكومة و فيما يخص حالة الانسان قبل العقد فقد وصفها هوبز بحالة الفوضى و العنف و لذا كان لا بد من ابرام عقد للخروج من هذا الوضع. و ضح هوبز ان العقد تم بين الافراد لوحدهم في غياب الحاكم الذي تنازل له الافراد عن جميع حقوقهم الطبيعية مقابل حمايتهم و الحفاظ على ارواخهم و اموالهم و بالنظر الى كون الحاكم لم يكن طرفا في العقد فهذا ينتج عنه عدم محاسبة الحاكم و الطاعة المطلقة له. فحسب هوبز حتى و لو تعسف الحاكم فان حالة الافراد ستكون احسن و افضل بكثير من حالة الفوضى التي كانت قبل ابرام العقد."[1]

يستند هوبز في رايه في العقد الاجتماعي من كون الانسان شرير بطبعه، فالانسان برايه "ذئب للانسان" مما يستوجب تنظيم المجتمع و حماية الانسان من عيوبه.

الفرع الثاني: نظرية العقد الاجتماعي عند"جون لوك:

ينطلق "لوك" من عكس الفكرة التي انطلق منها "هوبز" في فكرة العقد الاجتماعي اذ يرى لوك ان الانسان خير بطبعه كان في الحالة الطبيعية يعيش حرا و امنا و لكن سعيا منه لحياة افضل و اكثر تنظيما سعى الى ابرام العقد مع الحاكم الذي كان طرفا في العقد حسب رايه.

"فالعقد الاجتماعي برا ي لوك ليس هو عمل ارتهان و لكن هو تسوية ضرورية تجعل من الشعب المؤتمن الحقيقي على المصلجة العامة، و لا يمكن للدولة ان تتوانى عن اداء مهمتها و هي خدمة الخير العام و لا ان تخالف احكام الحقوق الطبيعية و اذا توانت يصبح من واجب المواطنين القيام بالانتفاضة المقدسة ...وهكذا يعترف لوك

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2002، ص ص 58-59.

للمحكومين بحق الثورة على الدولة التي تتنكر لرسالتها فهو عكس هوبز يؤكد بوضوح ان وجود الحقوق الطبيعية الفردية يضع حدودا للسلطة السياسية لان هذه الحقوق سابقة بوجودها وجود الدولة و هي اسمى منها فالعقد كما يتصوره هوبز هو التزام المحكومين باطاعة الحاكم فهو "عقد خضوع" بينما العقد الذي تكلم عليه "لوك" يحدد حقوق و واجبات الحاكم و المحكومين اتجاه بعضهم البعض.[1]

الفرع الثالث: نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو:

"عاش الافراد حسب روسو في امن و سعادة لكن الوضع لم يستمر طويلا نظرا لتعدد المصالح الفردية و تعارضها و ظهور ميول تنم عن الرغبة في الثراء و النزعة الى السيطرة لذا كان العقد للخروج من هذا الوضع. و فيما يخص اطراف العقد فهم الافراد لكن بوصفهم كائن جماعي مستقل و كذلك كل فرد من الافراد منظور اليه كفرد . يؤكد روسو من جهة اخرى على ان الحاكم لم يكن طرفا في هذا العقد".[2]

"و ينطلق روسو من مسلمة هي التالية "خلق الانسان صالحا" و لكن المجتمع افسده فالمجتمع السياسي المثالي يفرض براي روسو وجود نظام اجتماعي و هذا النظام لا يمكن ان يقوم الا على ميثاق ارادي و هذا الميثاق او العقد الاجتماعهي يتلخص بان يضع كل واحد من الناس شخصه و كل قوته تحت قيادة ارادة عامة عليا ..فتنشا عن هذا العمل الترابطي هيئة معنوية جماعية و بدلا من الشخص الخاص بكل متعاقد.[3]

[1] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 203.

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 62.

[3] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 204.

المطلب الثالث: انواع الدول:

تنقسم الدول بناء على معيار تعدد مراكز صنع القرار في الدولة الى دول بسيطة و اخرى مركبة.

الفرع الاول: الدولة البسيطة:

تتميز الدولة البسيطة ببساطة تركيبها و بوحدة سياسية أي وحدة السلطة الحاكمة التي تمارس كل مظاهر السيادة على الصعيدين الداخلي و الخارجي و لها دستور واحد."هي الدولة البسيطة من حيث البنيان السياسي و وحدة سيادتها الدولية كما تمتاز بوحدة التشريع القضاء و التنفيذ و مثال على ذلك الدول العربية سواء في اطار الحكم التوريثي (السلطاني، الملكي، او الاميري) او الجمهوري كما يتميز النظام الاداري في هذا النوع من الدول بالمركزية بحيث تباشر السلطة التنفيذية المهام الادارية بالتنسيق مع هيئات اقليمية مفوضة جهوية"[1].

الفرع الثاني: الدولة المركبة:

توجد على عدة اشكال[2]:

1-**دول الاتحاد الشخصي** : يتمثل هذا النوع في اتحاد دولتين او اكثر تحت سلطة واحدة و يتم ذلك عادة عن طريق الاتفاق حينما تكون الدول المتحدة ذات نظام جمهوري او بفعل روابط المصاهرة حين تكون الانظمة المتحدة ملكية. يشمل مفهوم الاتحاد هنا منصب رئاسة الدولة فقط فتحتفظ كل دولة بسيادتها الداخلية و الخارجية.

2-**الاتحاد التعاهدي او الاستقلالي** : يحدث هذا الاتفاق بناء على الاتفاق و التعاهد بين دولتين او اكثر من اجل حماية و تنظيم مصالح مشتركة داخلية او خارجية على

[1] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 48.

[2] نفس المرجع، صص 48-49.

سبيل الحصر و فيما عدا هذه المصالح تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد برئيسها و بسيادتها الداخلية و الخارجية و هذا معناه قيام عدة انظمة سياسية داخل الاتحاد الواحد. و من الناحية العملية تتولى هيئات خاصة تسيير المصالح المشتركة التي تنص عليها المعاهدات و يصطلح على هذه الهيئات بالمجلس الجمعية او المؤتمر و يتجلى وضع الدول الاتحادية في مثال جامعة الدول العربية.

3-**الاتحاد الحقيقي:** و تنصهر بموجبه دولتين او اكثر في كيان دولة اتحادية واحدة و يستتبع هذا تنازل الدول المتحدة عن سيادتها الخارجية منها لصالح الدولة الجديدة مع الاحتفاظ بالسيادة الداخلية و بالانظمة السياسية القائمة و يتميز هذا النوع من الاتحادات بالديمومة و لا يزول بإرادة احدى الدول المنضمة اليه.

4-**الاتحاد الفيدرالي:** يتمثل هذا الاتحاد في تنازل الدول عن سيادتها الخارجية كاملة و جزء من سيادتها الداخلية لصالح الاتحاد. كما يتم توزيع السلطة الداخلية بين الدولة الجديدة و الدويلات الاعضاء التي تصبح ولايات و مع هذا تملك دستورها الخاص الذي يطبق على اقليمها و الذي لا يعلو على دستور الدولة الاتحادية مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية و سويسرا.

الفصل الثالث:

السلطة السياسية

تمهيد:

تعتبر السلطة من المفاهيم الجوهرية في علم السياسية و التي نالت حيزا كبيرا من الدراسة ليس فقط من قبل علماء السياسية بل علماء الاجتماع ايضا سواء من حيث مفهومها، تطورها واشكالها.

المبحث الاول: تعريف السلطة السياسية

قبل أن نصل إلى تعريف نهائي لمفهوم السلطة يجب أن نقول إن السلطة ظاهرة تظهر في جميع الروابط، وليس في من تكون وظيفتهم الحكم فحسب، ففي كل رابطة، أو هيئة مهما صغرت نجد السلطة، ومن المؤكد أن كل رابطة تتخذ شكلا وبناء للسلطة خاصا بها، زيادة على عن أّ ن طبيعة التنظيم تخلق السلطة وعندما لا يوجد تنظيم، فلا يوجد بالتالي سلطة، إذ ن السلطة من المعايير الهامة للتنظيم، وعليه فإ ن السلطة لا تصدر عن النظام السياسي فحسب، وإنما توجد في جميع التنظيمات الاجتماعية فهي اذا تكمن في يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان ربا في أسرة أم شيخا في قبيلة، أم مديرا في ادارة، أم رئيسا في دولة. وتعتبر ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الانساني دون قصرها على الدولة فحسب، حتى ولو كان هذا المجتمع من أكثرها بدائية، وأسرعها زوالا".[1]

المطلب الاول: مفهوم السلطة السياسية

تمتاز السلطة السياسية في أي دولة بأنها أصلية أي أنها لا تنبع من سلطات أخرى، وانما السلطات الأخرى هي التي تنبع منها و ان السلطة السياسية داخل الدولة تمتاز أيضا بأنها سلطة ذات اختصاص عام أي أنها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة

[1] احمد عبده محجوب، **الانثروبولوجيا السياسية**، الاسكندرية، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص ص 284-285.

بعكس السلطات الأخرى التي تهتم بتنظيم جانب معين من حياة الأشخاص.وتمتاز السلطة أيضاً بأنها تميز الدولة عن الامة فالدولة يجب لقيامها وجود سلطة أما الأمة لا يوجد لقيامها سلطة سياسية.[1]

يتضح من هذا التعريف ان السلطة السياسية سلطة شاملة لا تخضع لاي سلطة اخرى و هي عنصر هام في تكوين الدولة اذ " تمتاز السلطة السياسية عن سائر انواع السلطات (السلطة الدينية، السلطة الاقتصادية، السلطة العسكرية الخ) بانها السلطة التي تدير المجتمع المدني بكامله فبينما تدير السلطات الاخرى شؤون الجماعات الخاصة تهتم السلطة السياسية بتنظيم المجتمع الكلي الذي يضم كل هذه الجماعات. و قد يكون هذا المجتمع الكلي قبيلة، حاضرة قديمة او مجتمعا اقطاعيا او دولة فسلطة رؤساء القبائل و حكام المدن القديمة و الاقطاعيين و حكام الدول الحديثة هي سلطة سياسية بينما سلطة قادة النقابات و رؤساء الادارات و المشاريع هي سلطة غير سياسية لانها تقتصر على جماعة خاصة ثانوية في حين ان السلطة السياسية تشمل المجتمع الكلي بكامله. فالسلطة السياسية هي ارفع السلطات الاجتماعية التي تحكم المجتمعات في المجتمع المدني (أي المجتمع الكلي)، فهي تتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة و المتنوعة التي تؤلفه بشكل يكفل بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي و يوفر لها الطواعية اللازمة لمواجهة التحولات الداخلية و الخارجية. و الاعتراف بهذا الدور للسلطة السياسية يعني تاكيد سيادة هذه السلطة ..اي استقلالها ازاء أي سلطة اجتماعية خارجة عن نطاق المجتمع المدني و اولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع في آن فهي التي تضع حدودا للسلطات غير السياسية أي تلك التي تمارس

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، الطبعة ألولى، برلين المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017، ص 122.

صلاحياتها على الجماعات الخاصة و السلطة السياسية هي التي تملك حق وضع القانون و تنفيذه".[1]

و يعرف ماكس فيبر (1864 1920م) السلطة بأنها: الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لتنفيذ مطالبهم في مجتمع ما في مواجهة من يقفون حائلا أمام تحقيقها أو هي المقدرة على فرض إرادة فردٍ ما على سلوك الآخرين."[2]

اما "جورج بيردو" فيعرفها على انها "قوة في خدمة فكرة قوة نابعة من الوعي الاجتماعي و مخصصة لقيادة الجماعة بحثا عن الخير المشترك و قادرة اذا لزم الامر ان تجبر الافراد على التزام المواقف التي تأمر بها".[3]

يتبين من التعريفين ان السلطة السياسية وضعت لخدمة الصالح العام باستعمال القوة الجبرية اذا لزم الامر.

يقول دوركايم: " Durkheim أن السلطة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ الحديث". وهو يقصد هنا السلطة السياسية Le pouvoir politiqueبالذات وليس السلطة على إطلاقها، رغم أن السلطة على حد قول "جوفينيل": " De Bertrand Jouvenel ظاهرة أقدم في أصلها من تلك الظاهرة التي تسمى دولة، فضلا عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسي في جميعالتنظيمات الإنسانية، إلا أن السلطة السياسية تتميز من حيث التعريف الكامل للمفهومّ، فهي قديمة قدم الحكومة ذاتها"، فالسلطة السياسية هي

---

[1] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 154.

[2] رضوان زيادة، **الاسلام و الفكر السياسي: الديمقراطية- الغرب- إيران**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000، ص 59.

[3] عبد الله ناصف، **السلطة السياسية: ضرورتها و طبيعتها**، القاهرة: دار النهضة، 1982، ص ص12-13.

في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعيككل ويضبطه بل قد تتجاوز أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه إلى العمل على التأثير فيه وتغييره."[1]

كما يوضح"هارولد لاسويل" بان " السلطة هي وضع علاقات قائمة بين اشخاص و الذين يمسكون بالسلطة، فوضوا بذلك و هم يعتمدون في تمسكهم بالسلطة و سيتمرون في ذلك مادام هناك تيار مستمر من استجابات الافراد لتفويض السلطة و من ثم فان العلاقات الانسانية العارضة تقنع أي مراقب مختص بان السلطة ليست حجارة يمكن نقلها من مكان لآخر و انما هي عملية تختفي عندما لا تكون هناك استجابات تدعمها."[2]

ان هارولد لاسويل يؤكد على اشتمال السلطة السياسية لعنصر القوة سواء في شكلها المجرد او الضمني حيث يعتبرها عملية تاثير في سلوك الاخرين من خلا الضغط و التهديد.

"من وجهة نظر جون لوك فان السلطة السياسية هي عبارة عن الحق في سن القوانين وعقوبات الإعدام وسائر العقوبات الأخرى بهدف تنظيم وحفظ الأموال وتسخير القوة الاجتماعية لتنفيذ هذه الغاية ولصد الاعتداءاتالأجنبية.

أما جان وليم البير فيرى أن السلطة السياسية نوع من السلطة الاجتماعية المختلفة عما يسمى بالمجتمعات المدنية. ويرى أحد الكتاب المعاصرين أنه متى ما امتد نطاق ممارسة القوة إلى خارج الإطار الفردي و الخاص وشمل فئة، أو شمل شعبا بأكمله

[1] اسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص ص 145-147.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص213.

وكان مشفوعا بحق استخدام الضغط و القوة فهذا ما يُسمى بالسلطة السياسية، وهي حق للشخص الحاكم على المجتمع[1].

و عليه تصبح للسلطة الخواص التالية:[2]

حدد كل من "لاس ول" و"كابالن" خواص السلطة على النحو التالي:

*- تظهر السلطة المعتمدة على الع لاقات وقوة شخص ما، أو دولة ما، إلى العيان عندما تستطيع التأثير على العلاقات المستقرة لبقية الأشخاص أو الدول.

* للسلطة، مفهوم نسبي متعلق بالظروف، واذا ما كان ألحد ما سلطة ما فإنه ينبغي على الآخرين- الإذعان مقابل استخدامه لها.

*للسلطة جانبين، سلطة واقعية، التي يمارسها الشخص والمجموعة والحكومة والدولة، والسلطة الاحتمالية، والتي تستطيع القوى الاجتماعية والسياسة ممارستها، لكنها ولأسباب خاصة تمتنع عن ستخدامها.

*السلطة تعني القدرة على التأثير على الآخرين، ويعد هذا الأمر الخاصية الأساسية للسلطة، فللقوى الاجتماعية-السياسية تكون مالكة للسلطة عندما تستطيع أن توجد تغيرا في سلوكً القوى الاجتماعية- السياسية الاخرى بناء على إردتها .

*السلطة مع ضمان التنفيذ: ينبغي أن يكون للسلطة ضمان التنفيذ. فالسلطة التي لا تضمن التنفيذ أو الإجبارلا يمكن أن تكون سلطة.

---

[1] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، بيروت: منتدى المعارف، 2013 ،ص57

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، من "دولة السلطة" و"سلطة الدولة" ...إلى أألناركية..... لماذا فقدت السلطة قيمتها...؟؟، **الفكر السياسي**، العددان 48-49 ،دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2013 ،ص 71-84

*السلطة هادفة: تستخدم السلطة من أجل الوصول إلى الأهداف و الا فلن يكون لها أي معنى، حيث يقول "كارل دويتش" لا تأثير للإرادة دون سلطة، ولكن السلطة بدون ارادة لا يمكن أن تكون مؤثرة الا في الحالات النادرة".

المطلب الثاني: السلطة السياسية و القوة السياسية: تحديد العلاقة

كثيرا ما يتم تداول مصطلحات كالقوة و التاثير بمعنى السلطة مما يثير اللبس في تحديد هذه المفاهيم التي تشترك في بعض العناصر و تختلف في اخرى.

الفرع الاول: القوة أو القدرة :

تلتصق السلطة التصاقا قويا بفكرة القدرة او القوة ، اذ يعرف "ماكس فيبر" القدرة على انها القوة التي تمكن شخص او عدد من الاشخاص من تحقيق ارادتهم الخاصة في عمل مشترك بالتغلب على مقاومة الاشخاص الآخرين المشاركين في هذا العمل[1]".

و "يشير مفهوم القوة بمعناه الاصطلاحي– في علم الاجتماع السياسي_إلى القدرة على فرض الإرادة، وحمل الناس على تحقيق رغبة ما، أو تنفيذ سياسة معينة، ومعنى هذا أن القوة في جوهرها هي: قدرة الفرد أو الجماعة على ممارسة السلطة، أو النفوذ تجاه الآخرين، والضغط عليهم، ومراقبتهم والتحكم فيهم، وضبط سلوكهم، والتأثير في أفعالهم وتوجيه جهودهم نحو أفاق معينة، بغية تحقيق غايات وقيم .وتعتبر القوة بهذا المعنى– ظاهرة عامة في شتى التجمعات الإنسانية، وقاسما مشتركا بين مختلف القطاعات النظامية، وغير النظامية في كافة المجتمعات، وهي لا توجد قط في صورة هلامية في

[1]عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 149.

أي من هذه القطاعات، ولكنها تتبلور وتتجسد عادة في تكوين بنيوي محدد، يتألف من أفراد، وجماعات داخل كل نظام اجتماعي نوعي مفرد[1].

و يرى لاسويل و "كابلن" ان ان القدرة هي المشاركة في العملية التقريرية: الشخص (أ) يمارس قدرة على شخص آخر (ب) بالنسبة لقيم معينة بمقدار ما يشارك '(أ) في العملية التقريرية التي تطال السياسة المتعلقة بهذه القيم و التي يود (ب) تحقيقها فالمشاركة في التقرير السياسي هي التعبير العملي عن القدرة السياسية".[2]

اذا تتضمن القوة وجود صيغتين هما وجود القوة كقهر، و اعتبار القوة كمحدد للسلوك.

فالقوة كقهر، كانت تشكل الصياغة المبكرة نسبيا بين علماء الاجتماع، وبعد ذلك أكد" بلو " Blau مفهوم فرض الإرادة رغم المقاومة، وعلى أي حال يعتبر القهر واحدا من بين الأسس العديدة للقوة، وهذا يعني أن القهر يعتبر وسيلة للقوة، ولكنه لا يعتبر تعريفا مناسبا لها، وإذا كان اتجاه الع لاقة يتحدد من خلالاختلال توازن أسس القوة، فإن القوة ذاتها يجب أن تعرف بشكل منفصل، ومستقل عن هذه الأسس[3].

الفرع الثاني التمييز بين القوة و السلطة و النفوذ:

***فريق من الفقهاء يؤمن بوجود فرق جوهري بين السلطة و القوة** اذ:

---

[1]عبدالحليم الزيات، في **سوسيولوجيا بناء السلطة**، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1990م، ص ص 117-118.

[2]عصام سليمان، "مرجع سابق، ص 149

[3]سعد عيد مرسي بدر " **التنظيم بين القوة والسلطة** "، **علم الاجتماع والسلطة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م، ص 618

يرى ماكس فيبر ان القدرة هي ميزة علاقة مجتمعية و هي مرتبطة بشخصية الافراد لانها الاحتمال الذي بواسطتها يكون الشخص المرتبط في علاقة مجتمعية في موقع الفارض لارادته رغم كل مقاومة لهذه الارادة و بغض النظر عن المبررات التي يرتكز عليها هذا الاحتمال. بينما السلطة هي علاقة امر و طاعة شرعية فهي مستمدة من نظام ذات نظام معين و تعمل بموجبه جماعة من الناس. ان اعتماد ماكس فيبر مضمون النظام كمرجع للتعريف بالسلطة يبين ان السلطة بالنسبة له شرعية لانها تركز على مجموعة قيم تؤمن بها الجماعة و تتجسد في النظام بينما القدرة لا تعبر سوى عن امر واقع و هذا يعني ان السلطة تنبع من قواعد معمول بها في المجتمع بينما تنبع القدرة من شخصية من يتولى القيادة".[1]

فريق من الفقهاء يؤمن بعدم تعارض السلطة و القوة اذ:

يرى "جورج بيردو" ان السلطة لا تعدو ان تكون سوى القوة المنظمة لحياة المجتمع فلا يمكن الفصل بين القدرة الشخصية و القدرة المستمدة من النظام القائم حيث ينعدم اثر السلطة و القدرة اذا ما فصلناهما عن العنصر البشري الذي هو اساس المجتمع و الجماعات الثانوية".[2]

[1] عصام سليمان، "مرجع سابق، ص ص 152-153.

[2] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 51.

الفرق بين السلطة السياسية و النفوذ:

ان السلطة قوة ذات طابع نظامي (رسمي) ترتبط بمنصب أو موقع أو وظيفة رسمية، معترف بها في المجتمع، وتخول صاحبها حق إصدار قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين، وتمنحه في الوقت ذاته حق توقيع الجزاءات على المخالفين، وهي بصفة عامة قوة محددة ومنظمة بشكل رسمي عن طريق مجموعة قواعد عامة ملزمة، مستمدة في المحل الأول من اللوائح والقوانين الوضعية. و من ثم لا يجوز لصاحب المنصب الرسمي أن يخترق حدودها، أو يخالف الضوابط التي تحكمها، أو يتخطى الأدوار المخولة له بموجبها، وبمقتضى المنصب الذي يشغله، وإلا اعتبر خارجا ع ن قواعد الجماعة ومعاييرها وضوابطها النظامية، الأمر الذي يسوغ إزاحته من منصبه، ويبرر مساءلته، وتوقيع العقوبة عليه.[1]

أما النفوذ فهو قوة غير نظامية، تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل أية مناصب رسمية في المجتمع، وذلك عن طريق عمليات الاتصال السياسي والتفاعل الاجتماعي التي تباشرها عبر وسائل الاتصال الجماهيري، والأحزاب السياسية، أو داخل جماعات الضغط والمصالح سواء

[1] عبد الرحمن خليفة، **علم الاجتماع ودراسة السلطة في العالم النفس و علم الاجتماع**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 339.

باستخدام وسائل الاستمالةوالإقناع والترغيب المألوفة، أم بممارسة أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروع[1].

و يفرق ابن خلدون بين النفوذ، والسلطة، من خلال تفريقه بين الرئاسة، والملك، وذلك في قوله:" الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع و ليس له عليهم قهر في أحكامه، وأّ ما الملك فهو التغلب، والحكم بالقهر[2]."

[1]سيد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص121

[2]عبد الغني مغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 155.

المبحث الثاني: اشكال السلطة السياسية

عرفت السلطة السياسية تطورا ملحوظا منذ نشوء المجتمعات البشرية و الى غاية يومنا هذا مما اوجد اشكالا مختلفة لها و هي[1]:

المطلب الأول السلطة المباشرة او المغفلة:

ارتبطت بالبدايات الاولى للمجتمعات البشرية و التي امتازت بالانعزال و الانغلاق و عدم الحاجة الى بناء علاقات خارجية و هذا مرده الى عدد افرادها الصغير و كفايتهم الذاتية الاقتصادية. و نشأت السلطة في هذه المجتمعات من مضمون العادات و التقليد السائدة و المتفق عليها مما اجل ظهور سلطة صريح. و في هذا الصدد يذكر "سنيتر" ان الجميع يحترمون العادات و التقاليد و يحافظون عليها و ليس لأحد وظيفة خاصة غايتها فرض احترام هذه المحافظة باستعمال وسائل الضغط او الاقناع المشروعة. لا ترهيب قي هذه السلطة و لا عقاب سوى الشجب الجماعي ..فلان الطاعة هنا هي طاعة بالغريزة ... و السلطة المباشرة في هذا المقام تجمع بين كل مجالات السلطة فهي سياسية، دينية و اقتصادية في آن واحد حيث يغيب مفهوم التخصص و تقسيم العمل في هذه المجتمعات. فتنظم الاعمال على اسا س الاتفاق و تبرير ذلك يكمن في وجود قوى ميتولوجية طبيعية تعاقب الافراد في حالة الخطأ و بالتالي يصبح مصدر السلطة غير محسوس.

[1]نفس المرجع، ص ص51-52.

المطلب الثاني: السلطة المجسدة:

مع تطور الجماعات و ظهور نوع آخر منها تتبني علاقاته على الانفتاح و التمدن و الاتصال مما ادى الى التشعب و التداخل بين مختلف المجتمعات و جعل السلطة المباشرة غير قادرة على التعامل مع الواقع الجديد الذي يميزه بروز الشخصية الفردية التي كانت مشتتة في الشخصية الجماعية. و في خضم هذه التحولات تظهر شخصية تمتاز عن غيرها بالقوة و القدرة على القيادة فتصبح السلطة مجسدة في شخصه و حكمه او حكم جماعة صغيرة في كل مجلس او جمعية او هيئة. ان تجسيد السلطة يؤدي الى تقسيم المجتمع الى طبقتين واحدة قائدة و الاخرى مقودة و تنشا بينها علاقات امر و طاعة تتارجح بين مواقف الرضا و الاقناع و نكون هنا بصدد سلطة شرعية او سلطة قائمة على القوة و الثروة و السيطرة فتكون بذلك سلطة منبوذة و غير شرعية.

المطلب الثالث: السلطة المؤسسة:

و تظهر عند نضج المجتمعات و بروز وعي جماعي يطالب باستقلال السلطة عن الثروة و القوة و قيامها على اساس التنظيم و المؤسسات المستند الى قواعد و اعراف مدونة فنحصل على السلطة السياسية وهي سلطة القانون من يمارسها ليس سيدها او مالكها و لا يمكن ممارستها الا شرعيا فتصبح السلطة قوة عليا نابعة من الارادة المجتمعية التي تبحث عن ارساء حكم مبني على مفهوم الحق و العدالة في اطار

مؤسسة سياسية حقيقية التي تجسد نظاما مجتمعيا متوازنا هذه المؤسسة الدولة و بداخلها تكمن السلطة السياسية التي تنتقل من الاطار الفردي الى الاطار المؤسساتي باعتبار الدولة مؤسسة المؤسسات."

كما يقترح في هذا الصدد يقترح علينا عالم الاجتماعالألماني "ماكس فيبر Weber Max" خلال دراسته لأنماط المثالية للسلطة في كتابه "نظرية التنظيم الاجتماعي" تصنيفا ثلاثيا للنماذج المثالية لتلك الظاهرة، تختلف عن بعضها من حيث مكوناتها البنيوية الفارقة، وتفترق عن بعضها أيضا من حيث مصادر شرعيتها المميزة.

أ-السلطة التقليدية: هي تلك التي تقوم على الإيمان الراسخ بقداسة التقاليد والأعراف المتعارف عليها، وخصوصية المكانة الاجتماعية المرموقة التي يشغلها أولئك الذين يمارسون السلطة بالفعل، فالحكام هنا يحكمون بما يتلاءم مع التقاليد ومراعاة عدم الخروج عليها، هذا يعني أن الروتين اليومي والتقاليد هي التي يقوم الحكم على أساسها، فالعرف والعادات هي التي تحدد من الذي يحكم وكيف يمارس هذا الحكم، وقداسة الحاكم هنا تتوقف على مدى ارتباط أحكامه بالتقاليد، وهكذا فإن السلطة التقليدية تنتج عن الممارسة المستمرة أو الاستحواذ الدائم على مراكز صناعة القرار.[1]

[1] عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص341

ب-السلطة القانونية أو البيروقراطية:

قديما أشار ماكس فيبر إلى أّ ن السلطة المهنية تتأصل في المعرفة الفنية العميقة، أما السلطة البيروقراطية فتتأصل في تسلسل الوظائف، إلى جانب وجود قواعد شرعية للامتثال المنظم، وك لاهما يعد من السمات المميزة للتنظيمات العقلانية. وينتقد "بارسونز Parsons Talcott ،"فيبر لانه أخلط بين نمطين متمايزين من الناحية التحليلية للسلطة، فالسلطة المهنية ترتكز على الكفاءة العالية للخبرة التي تدفع الآخرين إلى إتباع توجيهات صاحبها والامتثاللأوامره بشكل طوعي لانهم يعتبرون هذا الامتثال في مصلحتهم، أّ ما السلطة البيروقراطية فهي على العكس من ذلك ترتكز على السلطة الشرعية للأمر التي تكمن في الوضع أو المكانة الرسمية لصاحبها،والتي تلزم المرؤوسين بإتباع التوجيهات وتنفيذ الأوامر خوفا من الجزاءات."[1]

ج- السلطة الكاريزمية: هي التي تقوم على الولاء المطلق لشخصية فذة، تتسم بالقداسة أو البطولة، وتكشف بما تأتيه من تصرفات عن ضرب مميز من المعايير والنظم فهي إذا سلطة تقوم على الرجل الذي يستطيع أن يمسك بزمام السلطة من واقع اعتقاد الناس أنه كذلك، ومن واقع اهتمام المجتمع بها اكتسبت قدسيتها عن طريق تقديس الحاكم من أجل ما قام به من أعمال لم يستطع غيره أن يقوم بها، وعلى الرغم من أن مفهوم الكاريزما نابع من أصل ديني، فإن السلطة الكاريزمية ليست بالضرورة دينية

[1]سعد عيد مرسي بدر " **التنظيم بين القوة والسلطة** "، **علم االجتماع والسلطة**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 613.

بالمعنى التقليدي، فبالإمكان أن تعتمد الرسالة المقّدسة على القومية، وذلك إذا ما نظر إلى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة، ومثال ذلك سلطة "هتلر Hitler Adolf" في ألمانيا النازية."[1]

[1] بدر الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص342.

المبحث الثالث: طرق الوصول الى السلطة السياسية و الفرق بين الشرعية و المشروعية

عرف الانسان منذ نشوء المجتمعات السياسية طرقا كثيرة للوصول الى السلطة اختلفت من نظام سياسي لاخر مما طرح مسالة شرعية السلطة و مشروعيتها.

المطلب الاول، الفرق بين الشرعية و المشروعية:

جاء في الموسوعة السياسية ان الشرعية هي مفهوم سياسي مركزي مشتق من كلمة شرع(قانون او عرف معتمد و راسخ ديني او مدني) يرمز الى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم و المتضمنة توافق العمل او النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي الى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين و تشريعات النظام السياسي. فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه عامة و في الاوقات الحرجة خاصة[1].

و يعرفها "نصر مهنا على انها التزام النظام القانوني كله (الدستور، القوانين و اللوائح) في الدولة بالقيم الاساسية للمجتمع و بأهدافهالموضحة في ايديولوجيته. و لقد تبين لنا

[1]عبد الوهاب الكيالي**الموسوعة السياسية** ج 2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1993، ص 451.

انه يمكننا الحكم على شرعية النظام القانوني كله او عدم شرعيته من خلال معرفة مدى ارتباطه بايديولوجيات مجتمعه."[1]

اذا للحكم على مدى شرعية سلطة سياسية يجب توافر ثلاثة شروط مهمة تكمن في: الرضا، القانون و الضوابط.

و الشرعية انواع:

*شرعية ثورية تستمد شرعيتها من ثورة احدثها شعب مثلا لنيل استقلاله.

*شرعية دستورية او قانونية تستند على رضا و قبول الافراد بها.

*شرعية شعبية تستمد شرعيتها من الشعب الذي يشعر بالرضا ازاء انجازات السلطة الحاكمة.

اما المشروعية فتعني تطابق اعمال السلطة مع نصوص و قواعد الدستور. أي لا تهتم المقاربة القانونية للسلطة السياسة بمعرفة مدى شرعية القوانين وإنما ببساطة أن يكون لهذه القوانين أكبر قدر ممكن من الفعالية، دون التطرق إلى مشكلة أساس التشريع أو مصدره، لأنالنظام القانوني القائم يصبح هو المرجعية، والتقيد الشكلي بالقواعد النافذة هو وحده الذي يكّل معيار الشرعية. وهكذا، فإنالقانون الوضعي في

[1]محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية: دراسة في الاصول و النظريات**، دار الفكر العربي، دون سنة نشر، ص ص 173-174.

مجتمع معين يصبح المرجعية الوحيدة لمشروعية ممارسة السلطة السياسية، بحيث يكون هناك تطابق بين المشروعية والشرعية[1]."

اما عن العلاقة بين الشرعية و المشروعية فتكمن في ان " الشرعية والمشروعية هما أحد عناصر التنمية السياسية المتكاملة، لأن هدف هذه التنمية هي إيجاد حلول جذرية لستِّ أزمات مترابطة، هي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية والمشروعية، أزمة التغلغل، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع، وأزمة المشاركة السياسية . هذا وجميع هذه الأزمات مشروطة في حلّها بحلّ أزمة الشرعية والمشروعية، اللتين تعدان غاية ووسيلة في آن معاً.يضاف إلى ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين شرعية السلطة ومشروعيتها من جهة، والاستقرار السياسي من جهة أخرى، لأنهذا الاستقرار يتوقَّف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المأسسة، التي تعني إقامة سلطة سياسية ونظام قانوني مبني على أساس تكريس ضمانات قانونية شكلية لقيام الدولة القانونية، أي تحقيق المشروعية، التي ترتكز بدورها على الالتزام بالأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع، وصولاً إلى تحقيق الإطار الشرعي للسلطة السياسية"[2].

[1] احمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**– المجلد 24 –العدد الثاني–2008، ص 357.

[2] نفس المرجع، ص 349.

المطلب الثاني: طرق الوصول الى السلطة

هناك عدة طرق للوصول الى السلطة بعضها ديمقراطي و بعضها غير ديمقراطي.

اذ تتمثل الطرق غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة في الوراثة، الاستخلاف، التعيين و استعمال القوة. انها الطرق المستعملة للوصول الى الحكم في الانظمة الديكتاتورية غالبا.

فأما الميراث: فهو الاسلوب السائد في النظم الملكية.

اما الاستخلاف فيتمثل في تعيين الحاكم لمن يخلفه بعد مماته.

التعيين قد يكون فرديا كتعيين رئيس الدولة او جماعيا كتعيين هيئة تشريعية.

استعمال القوة للاستيلاء على الحكم كما يحدث في الانقلابات او الثورات باختلاف يكمن في ان الثورة تكتسي طابعا شرعيا عكس الانقلاب.

و تتمثل الطرق الديمقراطية للوصول إلى السلطة في الانتخاب الذي يعتبر اسلوب الانظمة الديمقراطية للوصول الى السلطة انطلاقا من مبدأ أن الشعب هو صاحب السيادة و له حق اختيار من يمثله و ينوب عليه في ممارستها.

و قد تطور مفهوم الانتخاب عبر العصور ليعبر عن جملة من المبادئ تتمثل في سيادة الشعب، مبدأ التمثيل و الفصل بين السلطات، و دور الاحزاب السياسية في

التنشئة السياسية و حقها في مبدأ التداول على السلطة مما يقوي مبدا التشاركية و مساهمة مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب و الجمعيات و الاتحادات العمالية و النقابات في رسم السياسات العامة لدولها.

الفصل الرابع:

النظام السياسي

تمهيد:

يعتبر النظام السياسي من المفاهيم الاساسية في علم السياسية و هومفهوم مركب من مصطلحين "النظام" و السياسة". و يتميز النظام السياسي عنبقية التنظيمات الاجتماعية الاخرى بالكثير من الخصائص.

المبحث الاول: تعريف النظام السياسي

ظل مفهوم النظام السياسي يعني و لفترات زمنية طويلة ابنية الحكم التي توجد في الدولة، اذ ركز فقهاء القانون الدستوري خاصة على المؤسسات السياسية المتمثلة في السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية و القضائية في تعريفهم للنظام السياسي. انه المفهوم الضيق للنظام السياسي الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية و الذي اتسع بفضل الاتجاهات الحديثة في الدراسات السياسية ليشتمل بالاضافة الى هذه المؤسسات الرسمية و التي تسمى ابنية السلطة او نظام الحكم المؤسسات غير الرسمية كالاحزاب و النقابات.

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي:

يتضمن النظام السياسي المؤسسات السياسية الرسمية و المؤسسات السياسية غير الرسمية كالاحزاب و النقاتبات مما جعل من مفهوم النظام السياسي مفهوما واسعا.

الفرع الاول: مفهوم النظام لغة

مصطلح النظام لغة يقصد به ترتيب الأمور على نحو معين لتحقيق هدف محدد، أما لفظ سياسي(POLITIEIA) فهي صفة مشتقة من السياسة والتي يراد بها عند العرب السوس بمعنى الرآسة، كما تعني كلمة السياسة LA politique المدينة التي كانت تثير في الأذهان أمر تنظيم العلاقات بين الناس سواءا أكانوا حكاما أو محكومين. انه التعريف المعتمد في اللغة اليونانية قديما."[1]

و بهذا يشير مصطلح النظام الى مجموعة من الاجزاء المترابطة و التي تتفاعل فيما بينها، يتمتع كل جزء منها بنوع من الاستقلال عن الاجزاء الاخرى التي يرتبط بها. اما السياسي فيشير الى تلك الافكار، المبادئ و القيم المتعلقة بصنع القرارات داخل الجماعة من خلال استعمال الاجبار المادي.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للنظام السياسي

تعددت التعاريف المقدمة للنظام السياسي و اختلفت باختلاف المنظرين، و تتمثل اهم التعريف المقدمة فيما يلي:

*يرى"ديفيد ايستن" David Easton ان النظام السياسي هو تلك الظواهر التي تكون في مجموعها هو في حقيقة الأمرجزء من مجموع النظام ا لاجتماعي، إلا أنه تفرع عن

[1]إبن منظور **لسان العرب**،النظم السياسية، ج6 ،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996 ،ص429

هذا الأخير من أجل البحث والتحليل . يتضح لنا أن النظام السياسي عنده ما هو إ لا جزء من نظام أشمل ألا و هو النظام الاجتماعي، لهذا يؤكد أنه عبارة عن علاقة تأثير متبادلة بين النظام ا لاجتماعي والسياسي. لذا يؤكد ان النظام الاجتماعي هو محور ومركز النظام السياسي الذي يعد أكثر الاجزاء تطورا و تأثيرا في حياة الدولة.[1]

و يعرفه "روبر دال" (Robert Dhal) على انه نمط من العلاقات الانسانية ينطوي الى حد مهم علة قوة او حكم او سلطة."[2]

اما "هارولد لاسويل" (Harold Laswell) فيعرف النظام السياسي بانه النفوذ و اصحاب النفوذ على اساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع."[3]

اما تعريف النظام السياسي في الفكر السياسي العربي فيتضمن على سبيل المثال لا الحصر تعريف المفكران ابراهيم درويش و "طه بدوي"[4]:

*تعريف إبراهيم درويش: الذي يرى ان النظام السياسي هو مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخ لافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية."

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، 2004 ،ص، ص 364-365.

[2] جواد الكاظم، علي غالي الغاني، **النظم السياسية**، جامعة بغداد، 1990، ص 5.

[3] نفس المرجع، ص 13.

[4] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة**"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 22-23.

*تعريف المفكر طه بدوي" الذي يرى ان النظام السياسي ما هو الا مؤسسات منظمة قانونيل ومستقلة مرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي أي بالبيئة التي تعمل فيها."

نستخلص من مختلف التعاريف المقدمة للنظام السياسي الصيغة الوظيفية بحيث يتشكل النظام السياسي من مجموعة مؤسسات حكومية و غير حكومية تعمل على تنظيم الحياة العامة للأفراد، فهو نسق متكامل متكون من عدة اجزاء يقوم كل واحد منها بوظيفة معينة في علاقة ارتباط بالأجزاء الاخرى و بتفاعل مع البيئة المتواجد بها.

المطلب الثاني:مكونات النظام السياسي،

يتكون النظام السياسي حسب الفقه الدستوري من المؤسسات الحكومية التي تتمثل في السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية و السلطة القضائية. اما المدرسة السلوكية في علم السياسة و على راسها "ديفيد ايستن" فتوسع من دائرة هذه المكونات لتشمل كل التنظيمات الفاعلة في عملية صنع القرار.

الفرع الاول: مكونات النظام السياسي عند "ديفيد ايستن"[1]

تتمثل مكونات النظام السياسي عند "ديفيد ايستن" في العناصر التالية:

[1]هادية يحياوي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

1-**المدخلات (Imputs)** و هي عدد لا متناهي من متطلبات البيئة العامة يستقبلها النظام بهدف الاستجابة لها و ميزة الغالبية منها انها تعبر عن رضا و مساندة للنظام القائم.

2-**المعالجة '(التحويل)** (Conversion process) و تقتصر على تفاعل النظام مع المتطلبات و العمل على تحويلها الى استجابات ناضجة و مرضية لاشباع حاجيات البيئة.

3-المخرجات(Out- puts) و هي الشكل النهائي للمدخلات بعد تحويلها الى استجابات مرضية قابلة للاستهلاك من قبل المجتمع.

-**التغذية الاسترجاعيةاو العكسية** (Feed back) و هي استمرار استقبال النظام و تحويله لمطالب جديدة او مطالب لم تتم الاستجابة لها خلال الدورات السابقة تاكيدا على اهميتها بالنسبة للنظام المجتمعي. و هو ما يشكل الدورة الحياتية للنظام.

*** الفرع الثاني: مكونات النظام السياسي عند "جابر**يال **الموند**[1]"

عمد الموند الى التوسع في عناصر النظام السياسي مكن خلال التفصيل في المدخلات و في المخرجات حيث حدد وظيفة المدخلات في الآتي:

-المشاركة السياسية و المجتمعية.

[1] نفس المرجع، ص 39.

-رعاية الصالح العام.

-تنظيم مصالح المجتمع.

-ضمان الاتصال السياسي.

* اما و ظيفة المخرجات فهي:

-صناعة القانون.

-تنفيذ القانون.

-الحكم بالقانون.

الفرع الثالث: مكونات النظام السياسي عند روي ماكريدس [1](Rohe Merids)

يعدحصر مكونات النظام السياسي عند روي ماكريدس من اشمل الدراسات حيث استحضر مكونات رئيسية فيما يلي:

*الحكومة و المؤسسات الرسمية و يقصد بها الاجهزة و الادوات التي يتم من خلالها صناعة القرارات السياسية و ضمان تنفيذها بطريقة سلمية و قانونية. و تتمثل هذه الاجهزة في السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية و القضائية بالاضافة الى الجهاز البيروقراطي.

[1]نفس المرجع، ص 40

*الاطار الاجتماعي: يتمثل في طبقات المجتمع و المجموعات الدينية و الاثنية بالاضافة الى كل التنظيمات السياسية غير الرسمية كالاحزاب و مؤسسات المجتمع المدني و القوى الضاغطة.

*الثقافة و نمط السلوك الاجتماعي و يشير من خلالها الى الايديولوجية السياسية السائدة داخل النظام و الى مستوى الديمقراطية داخله بقياس انخراط الافراد في الحياة العامة و مشاركتهم في صناعة القرار.

1- الحكومة و المؤسسات الرسمية:

المقصود بالمؤسسات الرسمية هو الهيئة او الهيئات التي يعترف لها المجتمع (قانونا على الاقل) و سواء كان ذلك الاعتراف طوعيا او مكرها بحقها في صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع".[1] و تتمثل في:

***المؤسسة التشريعية:** هي السلطة.. التي تبادر بسن القوانين و وضع القرارات 'السلطوية اللازمة) التي تتناول كل ما يمكن ان يكون له قيمة من اشياء مادية و معنوية..و التي تلزم كل المجتمع و تصدر باسمه [2]". و تسمى الهيئة التشريعية في الانظمة الديمقراطية بالبرلمان. و تاخذ بعض الدول الديمقراطية بنظام المجلس الواحد بينما تاخذ دول اخرى نظام المجلسين و الذي يعتبر الاسلوب الاكثر انتشارا.

[1] هاني عرب، مرجع سابق، ص 43.

[2] نفس المرجع، ص 48.

***المؤسسة التنفيذية:** تعتبر جهاز له دور اساسي في وضع التشريعات و السياسات العامة موضع التنفيذ العملي و تضم هذه المؤسسة جميع الموظفين الذين يشتركون بصورة او بأخرى في تنفيذ القوانين بداية من رئيس الدولة الى جانب الافراد العاملين في البيروقراطية الحكومية.[1]

***السلطة القضائية:**هي السلطة التي لها الحق الاساسي في تفسير القانون و تطبيق الحكم على مدى الالتزام به (المحكمة العليا...المجلس القضاء الاعلى)[2]

2-مؤسسات المجتمع المدني:و هي تلك المؤسسات السياسية غير الرسمية و التي تمثل قوى فاعلة في النظام السياسي. و "يقصد بالمؤسسات السياسية غير الرسمية تلك "المؤسسات و الهيئات و المنظمات التي تمثل قوة سياسية معينة و ملموسة في المجتمع و ان كان لا يعترف لها (قانونيا) بصنع قرارات ملزمة لكل المجتمع و بشكل مباشر. انها كل القوى التي لها نشاط سياسي او نشاط يتعلق بصورة مباشرة او غير مباشرة بالسلطة العامة و (خاصة الحكومة) في المجتمع. [3] و يمكن تقسيم هذه القوى الى: قوى سياسية منظمة مثل الاحزاب السياسية و قوى سياسية غير منتظمة مثل الراي العام.

---

[1] ناجي عبد النور ، **المدخل الى علم السياسة**"، الجزائر، دار العلوم، 2007، ص 85.

[2] هاني عرب، مرجع سابق، ص 50.

[3] نفس المرجع، ص 56.

***الاحزاب السياسية:**

يعرف الحزب السياسي على انه مجموعة من الاشخاص مهتمة جدا بالسياسة و يكون هدفها الاول و الاساسي هو ان تشارك (رسميا) في المؤسسات العليا لصناعة القرار بالحكومة.

و يمكن ان نعرف الحزب السياسي بانه مجموعة منظمة من الافراد تنادي بمبادئ معينة تعتنقها و تعتقد انها تتمشى و المصلحة العامة لبلدها و تحاول دائما الوصول الى السلطة او الى اكبر قدر ممكن منها لكي تتمكن من تطبيق تلك المبادئ في الواقع السياسي المعني.[1]

و يعتبر الوصول الى السلطة من ابرز الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية بالاضافة الى وظائف مكملة هي:

* التاطير و التثقيف السياسي الذي يجعل المواطن أكثر وعيا بطبيعة العلاقة التي تربطه بالسلطة التي تحكمه فيتجلى ذلك في سلوكه السياسي . وتندرج هذه الثقافة السياسية ضمن منظومة أكبر تتمثل في ما يسمى "بالتنشئة السياسية.

*تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن معتقداتها و رغباتها بطريقة منظمة و فعالة

[1] هاني عرب، مرجع سابق، ص 56.

*الرقابة على اعمال الحكومة و خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة.

الجماعات الضاغطة:

هي كل تجمع يعمل من اجل التأثير على السلطة الحاكمة يشكل قوة ضاغطة[1]."

و هي مجموعة من الاشخاص تعتنق اتجاها واحدا مشتركا و لها مطالب اتجاه جماعات اخرى في المجتمع تعمل لتحقيقها عن طريق الضغط على مؤسسات الحكومة."[2]

و تختلف جماعات الضغط عن الاحزاب في كونها لا تسعى للوصول الى السلطة اذ هدفها الرئيس هو ضمان تحقيق و حماية مصالحها و هي انواع جماعات ضغط سياسية، جماعات ضغط اقتصادية و جماعات ضغط اجتماعية. و "تعمل هذه الجماعات على التاثير في الراي العام عبر وسائل الاعلام بغية دفعه الى تبني القضايا التي تدافع عنها فتلجا الى تمويل الاعلانات في الصحف و في شبكات التلفزيون و احيانا تنشئ صحفا و محطات تلفزيونية و اذاعية خاصة بها.[3]"

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 100.

[2] هاني عرب، مرجع سابق، ص61.

[3] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 101.

الرأي العام:

يمكن ان يعرف الراي العام بانه موقف الجماهير في المجتمع نحو القضايا العامة السياسية التي تحيط بها و تمس حياتها مباشرة او غير مباشرة في فترة معينة.[1]

و يعرفه "ليونارد دوب" بانه موقف جماعة ازاء مشكلة معينة او حدث ما. و يعرفه جيمس برايس "بانه التعبير عن آراء الناس اتجاه القضايا التي تؤثر في مصالحهم العامة و الخاصة".[2]

ومن اهم الوسائل المؤثرة في الري العام هي وسائل الاعلام بمختلف انواعها.

[1] هاني عرب، مرجع سابق، ص64.

[2] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 102.

المبحث الثاني: وظائف النظام السياسي

النظام السياسي في اصله نظام وظيفي بمعنى وجوده مرتبط حتما بأداء وظائف معينة و حصرية و قد اتفق بريادة فقهاء علم السياسة كل من الموند و" باول تنقسم الى زمرتين وظائف التحويل و وظائف التكييف[1].

المطلب الاول: وظائف التحويل

حددها "الموند" و "باول" في ست وظائف لها علاقة بمدخلات و مخرجات النظام السياسي و هي كالتالي:

_ التعبير عن المصالح:

يمكن التعبير عن المصالح بشكل منظم من خلال الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و المؤسسة التشريعية و غيرها كما يمكن ان تكون بشكل غير منظم او غير متخصص من خلال اعمال الشغب و المطالب لصانعي القرار السياسي من قبل الافراد و الجماعات"[2]

-**تجميع المصالح:** المقصود بالتجميع تلك العملية التي تستهدف دمج المدخلات المتضاربة و المتباعدة من حيث الموضوع و الفئات الطالبة و اهادة صهرها في صيغة توفيقية بشكل بدائل عامة.و ذلك بهدف خلق ارضيات توافقية بين مختلف

[1] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 40.

[2] ناجي عبد النور،

الاطراف المصدرة للمدخلات و عادة تستاثر الاحزاب بهذه العملية باعتبارها تسعى اولويا للحصول على السلطة و ممارستها و تعد عملية التجميع هذه حيوية بالنسبة لتفعيل اداء النظام السياسي فهو يستعين بها من اجل الوصول الى رغبات الفئات المجتمعية التي يتشكل منها".[1]

صنع القواعد: يقصد بصنع القواعد سن القوانين او التشريع غير ان عملية صنع القواعد تعد اشمل و اوسع من التشريع لان هناك عدة مؤسسات تشارك في هذه العملية فهي ليست محتكرة من قبل المؤسسة التشريعية بل يمكن ان تساهم فيها مؤسسات و منظمات و جماعات عديدة مثلا الاحزاب السياسية، جماعات المصالح، المؤسسة العسكرية، و سائل الاعلام، مراكز البحث العلمي، الجامعات و غيرها.[2]

تطبيق القواعد: وظيفة تسند الى السلطة التنفيذية التي تختص بتنفيذ السياسات العامة و غيرها من الاوامر التي تصدر عن البنى المتخصصة، و لا تعمل السلطة التنفيذية بمفردها لضمان هذه الوظيفة حيث تستعين بكل الفاعلين المنفذين داخل النظام السياسي و في مقدمتهم الجهاز البيروقراطي.[3]

---

[1] السيد الزيات، اسماعيل علي سعد، **المجتمع و السياسة**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 219.

[2] نفس المرجع، ص ص 2019-220.

[3] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 41.

-**وظيفة التقاضي:** و تعني حل المنازعات الناشئة بين الافراد فيما بينهم او بين الافراد و الدولة استنادا الى قانون معين كالقانون الاداري او القانون المدني بحسن نوع الخلاف.

-**وظيفة الاتصال السياسي:** لا يمكن للنظام السياسي ان يحافظ على وحدته و تكامله دون الاتصال السياسي الذي يتمثل في عملية التدفق المستمر للمعلومات بين مختلف وحداته أي النظام السياسي و كذلك بينه و بين انظمة اخرى من داخل و خارج المجتمع[1]. و يعتبر الاتصال وظيفة حيوية لأنها تضمن التفاعل بين المدخلات و المخرجات.

المطلب الثاني: وظائف التكيف

التكييف هو البحث الدائم عن مواكبة التغيرات التي يجتازها و يتأثر بها النظام السياسي و المتأتية من البيئة العامة التي تحتضنه و تتبني هذه الوظيفة على عنصرين اساسيين هما التنشئة السياسية و التجنيد السياسي و يقصد بهما تشكيل الاتجاهات و الاراء السياسية للمجتمعات المنتجة للمدخلات علما و ان هذه الأخيرة تعرف تنوعا و اختلاف فطريين"[2]

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 60.

[2] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 41.

الفرع الأول: التنشئة السياسية

تشير التنشئة السياسية إلى عملية تعلم القيم و الاتجاهات السياسية و السلوكات و الأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي". [1] و بهذا "تعد وظيفة التنشئة محددا رئيسيا لطبيعة النظام و معيارا مهما في تفسير الفوارق الموجودة بين مختلف النظم في مختلف بقاع العالم اذ يفيدنا التاريخ بالعديد من الادلة بهذا الصدد و خصوصا تلك المتعلقة بايديولوجيات النظم المستمدة من التكوينات المجتمعية المحلية كالايديولوجية الشيوعية و علاقاتها بسيادة الفكر العمالي الجماعي و محاربة الفردانية و الايديولوجية الليبرالية و ارتباطها بنفوذ و سيطرة راس المال الخاص"[2]

الفرع الثاني: التجنيد السياسي

هو عملية تكوين نخبة من القادة و الكوادر قادرة على ادارة الحكم في حالة الوصول اليه او من اجل تكوين موقف ما اتجاه هذا الحكم و تثير عملية التجنيد الاهتمام اذ تلقي الضوء على التركيب الاجتماعي للمجتمع و المؤسسات و تختلف عملية التجنيد من نظام الى اخر او من مرحلة الى اخرى داخل النظام ذاته مما يؤثر على اداء المؤسسة التنفيذية و اتجاهاتها.و عادة ما تضطلع الاحزاب السياسية بعملية

[1] الكيلاني و اخرون،" موسوعة العلوم السياسية"، الكويت، مطبعة الوطن، 1994، ص 478.

[2] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 42.

التجنيد السياسي حيث تعنى بتكوين مناضليها و اعضائها و توجيههم نحو فكر معين و تنشئتهم بشكل يسمح بترجمة برامج و ايديولوجيات الحزب.[1]

[1] هادية يحياوي، مرجع سابق، ص 42

المبحث الثالث:تصنيف النظم السياسية

تصنف النظم السياسية اما على اساس من بيده السلطة او على اساس مبدا الفصل بين السلطات.

فاما التصنيف المرتكز على من بيده السلطة فقد اوجد ثلاثة انظمة تتمثل في:

*نظام فردي: تكون فيه السلطة منحصرة بيد شخص واحد تتمحور حوله عملية صنع القرار.

*نظام ارستقراطي: تكون السلطة فيه بيد قلة معينة من الشعب تتمحور حولهم عملية صنع القرار.

*نظام ديمقراطي: تتركز فيه السلطة بيد الاغلبية و المتمثلة في الشعب و يمارسها عنه ممثليه.

و اما التصنيف القائم على اساس مبدأ الفصل بين السلطات فانه يقسم النظام السياسي من حيث تنظيم العلاقة بينا الى نظام رئاسي، نظام برلماني و نظام الجمعية النيابية.
و يقع على عاتق الدستور تحديد كيفية تشكيل هذه السلطات و تنظيم العلاقة بينها مما يسفر عن انظمة سياسية مختلفة.

و يعني الفصل بين السلطات استقلال كل هيئة بممارسة إحدى وظائف الدولة بحيث لايمكنها التدخل في وظائف السلطات الأخرى لكن مع وجود بعض أشكال التعاون والتنسيق اللازم بين هذه السلطات.

المطلب الاول: النظام الرئاسي:

يقومالنظامالرئاسيعلىأساسقوةالسلطةالتنفيذيةمقابلالسلطةالتشريعية اذ يرتكز هذا النظام على السلطة الواسعة لرئيس الدولة و الفصل الجامد بين السلطات، و تعتبر الولايات المتحدة الامريكية مهد النظام الرئاسي الذي يتميز عموما بالمميزات التالية:

- أولا :رئيسمنتخبيجمعبينرئاسةالدولةورئاسةالحكومة:

*فالرئيس في النظام الرئاسي يمارس السلطة التنفيذية بالمعنى الدقيق للكلمة اذ يعتبر رئيسا للجمهورية و رئيسا للحكومة في آن واحد يعين الوزراء و له حق عزلهم.

*يقفالرئيسعلىقدمالمساواةأماممالبرلمان،لأنهقدانتخبمثلالبرلمانبواسطةالشعب،وهوممثلالأمةف يمباشرةرئاسةالدولةورئاسةالسلطةالتنفيذيةمعا و بالتالي لا يمكن للبرلمان اقالة الرئيس او حجب الثقة عنه و عن وزرائه. كما لا يملك الرئيس حق حل البرلمان.

ثانيا :العلاقة بينالسلطاتالثلاث(التشريعيةوالتنفيذيةوالقضائية)

رغم الفصل الجامد بين السلطات الثلاث في النظام الرئاسي الا ان العلاقة بينها تتحدد على النحو التالي:

- يستقلالرئيسبتعيينالوزراءوإعفائهممنمناصبهمدونتدخلمنالبرلمان.

- لاتستطيعالسلطةالتنفيذيةاقتراحالقوانينأوالتدخلفيإعدادميزانيةالدولة.

-يحق للبرلمان محاكمة الرئيس في حالة ارتكابه للخيانة العظمى مثلا او خروجه على الدستور.

- استقلال

السلطةالقضائيةبممارسةوظائفها،حيثيتماختيارالقضاةعنطريقالانتخابويتمتعالقضاة بحصانةمعينةوبنظامقانونيللمحاكملهضماناتخاصة.

لا يمكن للرئيس مثلا اعلان الحرب الا بعد حصوله على موافقة ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ و نفس الشيء ينطبق على عقد المعاهدات و تعيين كبار الموظفين"[1].

المطلب الثاني: النظام البرلماني:

ظهر هذا النظام لأول مرة في بريطانيا يتشكل من سلطة تشريعية و تنفيذية و سلطة قضائية تقوم على الفصل المرن من حيث الصلاحيات و المراقبة و الممارسة و كذلك

[1]قحطان احمد الحمداني، مرجع سابق، ص ص 248-249.

التوازن و التعاون و لقد سمي هذا النظام بالنظام البرلماني نظرا لكون البرلمان يمثل مركز الثقل في هذا النظام."[1]

يرتكز هذا النظام على أساس التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فالبرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة و اسقاطها كما أن الحكومة لها صلاحية حل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة.

و يقوم النظام البرلماني على ركنين اساسيين هما:

اولا: ثنائية السلطة التنفيذية:بمعنى الفصل بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء تتشكل السلطة التنفيذية من عضويين يتمثلان في

*رئيس دولة غير مسؤول سياسيا عن شؤون الحكم مما يجعل الحكومة ملزمة على تقديم استقالتها اذا فقدت ثقة الجمعية الوطنية. فالرئيس منتخبا من قبل الشعب او يكون ملكا و هو لا يملك سلطة حقيقية،وا نما تنح صر سلطاته بأعمال شكلية كاستقبال رؤساء الدول والسفراء الأجانب . و تعتبر سلطته الدستورية ضيقة جدا، فالرئيس أو الملك في العادة يسود ولا يحكم، و هو لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية و لا يعتبر مركز ثقل في تسييرأمور الحكم في البلاد، ولهذا لا تقع ع لى عاتقه أية مسؤولية.

[1]نفس المرجع، ص 250.

*وزارة مسؤولة سياسيا و تقوم بالسلطة الفعلية.

تعد الوزارة في النظام البرلماني هي العضو الفعال في السلطة التنفيذية و بالتالي تكون هي المسؤولة سياسيا امام البرلمان و في حالة تعثرها تنجر عنها اقالة احد الوزراء او حتى الوزارة باجمعها"[1]. بمعنى أن

رئيس الحكومة في النظام البرلماني هو الذي يمتلك الزمام الفعلي للسلطة التنفيذية، حيث يختص بتعيين الوزراء بوصفهً زعيم الاغلبية في البرلمان و لا يشاركه في هذا الاختصاص رئيس الدولة.

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان،و الذي يعتبر الركن الأساسي في النظام البرلماني اذ يعتبر هذا الركن و حجر الزاوية في هذا النظام ، وبدونه يفقد النظام البرلماني جوهره وتتغير طبيعته، فالحكومة بمجموعهامسؤولةعنالسياسةالعامةأمامالبرلمان. كما ان كل وزيرمسؤولأمامالبرلمانعنوزارته.

ونتيجةلمسؤوليةالحكومةهذهأمامالبرلمانيحقلهذاالأخيرأنيسحبالثقةمنالحكومةويسقطهاكما يحقسحبالثقةمنأيوزيرليجبرهعلىالاستقالة.

[1]محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية** "، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص ص 300.

ثانيا: العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية

رغم وجود فصل بين السلطات في النظام البرلماني الا ان هناك تعاون و رقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية على النحو التالي:

*يجوز الجمع بين عضوية الحكومة و البرلمان.

*للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين، ومن حق البرلمان انتشكيل لجان للتحقيق مع الوزراء، وللبرلمان حق الموافقة على الميزانية السنوية للدولة.

*يمكن للوزراء دخول البرلمان بدون دعوة خاصة بهدف شرح سياسة الحكومة و الدفاع عنها.

*للحكومة حق دعوة البرلمان للانعقاد وفض دورات انعقاده.

و تتجلى مظاهر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في اعتماد عدد من الاليات اهمها حق السؤال، حق الاستجواب، حق فتح تقرير..غير ان ابرز الية يملكها البرلمان في وجه السلطة التنفيذية تتمثل في المسؤولية الوزارية التي هي عبارة عن تحريك للمسؤولية السياسية للوزراء بناء على اقتراح عدد معين من النواب يحدده الدستور".[1]

[1] نفس المرجع، ص ص 206-307.

المطلب الثالث: النظام شبه الرئاسي:

يعتبر النظام شبه الرئاسي نظاما مختلطا اذ يجمع بين النظامين النظام البرلماني و النظام الرئاسي و يتمتع بالخصائص يتمثل اهمها فيما يلي:

*ينتخب الرئيس مباشرة من قبل الشعب.

*يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة مقارنة بالرئيس في النظام البرلماني فمن صلاحياته مثلا تعيين رئيس الوزراء و اقالته، الاعتراض على التشريعات القانونية و حق حل البرلمان.

*لا يخضع الرئيس للمسؤولية السياسية امام البرلمان رغم صلاحياته الواسعة.

*الوزارة مسؤولة سياسيا امام البرلمان.

*لا يجوز الجمع بين عضوية الوزارة و عضوية البرلمان.

*يملك البرلمان حق التصديق على المعاهدات و ميزانية الدولة العامة و اعلان الحرب[1].

[1] قحطان احمد الحمداني، مرجع سابق، ص 259.

المطلب الرابع: نظام الجمعية النيابية

و فيها تكون السلطة العليا مرتكزة في السلطة التشريعية (البرلمان) المنتخبة من قبل الشعب و يجمع ذلك البرلمان تحت امرته السلطتين التشريعية و التنفيذية كما هو معروف.

و من الناحية الدستورية لا يوجد هذا النوع سوى جمهوريات فقط كما يمكن ان تقسم حكومات الجمعية بناء على مدى السماح بوجود تعدد للأحزاب السياسية و توفر تكافؤ فرص فعلي للوصول الى السلطة امام هذه الاحزاب.[1]

و اهم مميزات **نظام الجمعية النيابية ما يلي:**

*السلطة التشريعية و التنفيذية مندمجة في مجلس الشعب.

*تنعدم الحكومة (السلطة التنفيذية منعدمة في هذا النظام) حيث تعد مجرد لجنة (او لجان) يتم تعيينها من قبل المجلس من بين اعضائه لفترة محددة قصد تنفيذ قراراته و سياساته.

*حق دعوة المجلس للانعقاد و حله و هو اختصاص المجلس[2].

[1] هاني عرب، مرجع سابق، ص 54.

[2] قحطان احمد الحمداني، مرجع سابق، ص ص 248-249.

الخاتمة

حاولنا في محاضرات مدخل لعلم السياسة تمكين الطالب من ضبط المصطلحات و المفاهيم التالية:

*علم السياسة و أهم المواضيع التي يدرسها و المتمثلة في الدولة، القوة و السلطة.

* تعدد تعاريف علم السياسة.

*الدولة و مختلف النظريات التي فسرت اصل نشاتها بالاضافة الى مختلف انواعها و الاركان القانونية المشكلة لها.

*السلطة و المفاهيم المتداخلة معها كالقوة و النفوذ و تطور مفهوم السلطة عبر العصور و تفسيرها انطلاقا من مدارس مختلفة .

*النظام السياسي بالتركيز على مفهومه الحديث الذي ياخذ بعين الاعتبار المؤسسات السياسية غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني و الاحزاب السياسية و دورها كقوى فاعلة في النظام السياسي بهدف تحقيق ثقافة المشاركة.

* دراسة مختلف الانظمة السياسية الموجودة و التطرق الى اهم خصائصها و كذا نقاط التشابه و الاختلاف بينها.

قائمة المراجع

الكتب:

1-ابن منظر الانصاري، "**لسان العرب المحيط**"، **المجلد الثاني، بيروت**

2-احمد الحمداني قحطان، "المدخل الى العلوم السياسية"، الطبعة الاولى، عمان: دار الثقافة، 2014

3-احمد سعيد نوفل و اخرون، "مدخل الى السياسة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة 1، 2010

4-احمد عبده محجوب، الانثروبولوجيا السياسية، الاسكندرية، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976،

5-إبن **منظور لسان العرب،النظم السياسية، ج 6 ،دار إحياء التراث** العربي، بيروت، 1996

6-الشيبهادي، رضوانيحيى،"**مقدمةفيعلمالسياسةوالعلاقاتالدولية**"، المركز الديمقراطي العربي، 2017

7- الكيالي عبد الوهاب، كامل زهيري، بيروت:"منشورات المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974، ص327

8-الجاسورناظم عبد الواحد، " موسوعة علم السياسة عمان، دار مجدلاوين 2009

9-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004

10- الخزرجيثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية ادارة الازمات، عمان: دار مجدلاوي، 2009،

11-ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009،

12-عبد الوهابمحمد رفعت، مبادئ النظم السياسية بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2002،

13-الكاظمجواد، علي غالي الغاني، النظم السياسية، جامعة بغداد، 1990

14-الشاهرشاهر إسماعيل ، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، الطبعة ألولى، برلين المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017،

15-الكيلاني و اخرون،" موسوعة العلوم السياسية"، الكويت، مطبعة الوطن، 1994

16-الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ج 2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1993،

17-الزياتعبدالحليم ، في سوسيولوجيا بناء السلطة، إلسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1990م.

18–ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،ص، ص 364–365.
19–الكاظم جواد، علي غالي الغاني، التظم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 5

20–السيد الزيات، اسماعيل علي سعد، المجتمع و السياسة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003

21–اسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات " في المجتمع و السياسة"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003

22–بركات نظام و اخرون مبادئ علم السياسة ، الطبعة 7، الرياض مكتبة العبيكان 2008

23–بلقزيز عبد الاله، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف، 2013 ،

24–جاب الله عمارة محمد، العلوم السياسية بين الاقلمة و العولمة : رؤية سياسية معاصرة القرن الحادي و العشرين، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003

25–حيدر محمود، الدولة: فلسفتها و تاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، الطبعة: الاولى، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018،

26–محمد احمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوة : مقومات الدولة في الجغرافية السياسية، اربد دار الكتاب الثقافي، 2008،

27-محمد نصر مهنا، العلوم السياسية: دراسة في الاصول و النظريات، دار الفكر العربي، دون سنة نشر.
28-رضوان زيادة، الاسلام و الفكر السياسي: الديمقراطية- الغرب- إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، .2000.

29-ناجي عبد النور ، المدخل الى علم السياسة"، الجزائر، دار العلوم، 2007،

30-عطية الله احمد، "القاموس السياسي"، الطبعة الخامسة، مصر: منشورات دار النهضة العربية، 1974.
31-عصام سليمان، "مدخل الى علم السياسة"، الطبعة الثانية، بيروت: دار النضال للطباعة و النشر، 1989
32-عرب هاني، "مبادئ علم السياسة مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية".

33-علي سعد اسماعيل، المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995،
34-عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986
35-سعد عيد مرسي بدر " التنظيم بين القوة والسلطة "، علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م

36-صليبا جميل، "القاموس الفلسفي الجزء الاول، بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، 1982.
37-صعب حسن، " علم السياسة"، بيروت: دار العلم للملايين، 1985
38-مهنا محمد نصر ،عبد الرحمن الصالحي، "علم السياسة بين التنظير و المعاصرة، الطبعة الاولى،الاسكندرية: منشاة المعارف، 1985.

39-ناصف عبد الله ، السلطة السياسية: ضرورتها و طبيعتها، القاهرة: دار النهضة، 1982.

40-يحياوي هادية، "مدخل لعلم السياسة، سلسلة المحاضرات العلمية ، لبنان /طرابلس :مركز جيل البحث العلمي، مارس 2015

المجلات:

41-احمد الرشيدي، "التطورات الدولية الراهنة و مفهوم السيادة الوطنية"، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة عدد 85 ، 1994،

42-احمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 24 -العدد الثاني-2008، ص 357.

43-شاهر إسماعيل الشاهر، من "دولة السلطة" و"سلطة الدولة" ...إلى ألناركية..... لماذا فقدت السلطة 112 قيمتها...؟؟، الفكر السياسي، العددان 48-49 ،دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2013 ،ص 71-

44-ميلود عامر حاج، "بناء الدولة و انعكاساته على واقع الدولة العربية القطرية"، دراسات استراتيجية، العدد 195، 2014

الانترنت:

45-منتصر عمران ناجي الرفاعي، " محاضرات مدخل الى علم السياسة"، الكلية الإسلامية الجامعة النجف، على الرابط:
file:///C:/Users/PCON/Downloads/7_424503012%20(1).pdf

46-محمد فقيهي، دروس في علم السياسة، السداسية الاولى، 2015/2014، المملكة المغربية، فاس: جامعة سيدي بن عبد الله بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ص 4 على الرابط:

الفهرس:

العنوان الصفحة

الفصل الاول: ماهية علم السياسة..... 2-

المبحث الاول تعريف علم السياسة..... 3-19

المطلب الاول تعريف السياسة..... 3- 6

الفرع الاول تعريف السياسة لغة..... 4-5

الفرع الثاني: تعريف السياسة اصطلاحا..... 5-6

المطلب الثاني: تعريف علم السياسة..... 6-19

الفرع الاول:علم السياسة هو علم الدولة..... 7-11

الفرع الثاني: علم السياسة هو علم السلطة..... 11-16

الفرع الثالث: علم السياسة هو علم التوزيع السلطوي للقيم....16-19

المبحث الثاني:اهمية علم السياسة و علاقته بالعلوم الاخرى...19-27

المطلب الاول: اهمية علم السياسة..... 19-21

المطلب الثاني:علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى..... 21-27

الفرع الاول: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع..... 21-22

الفرع الثاني: علاقة علم السياسة بعلم النفس 22-24

الفرع الثالث: علاقة علم السياسة بالتريخ..... 24-25

الفرع الرابع: علاقة علم السياسة بالجغرافيا 25-26

الفرع الخامس: علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد..... 26-27

الفصل الثاني: الدولة..... 28-

المبحث الاول: الدولة بين المفهوم و النشاة 29

المطلب الاول: تعريف الدولة..... 30-

الفرع الاول: مفهوم الدولة لغة..... 30-31

الفرع الثاني: مفهوم الدولة اصطلاحا..... 31-36

المطلب الثاني: اركان الدولة..... 36-41

الفرع الاول: الاقليم..... 36-37

الفرع الثاني: الشعب..... 37-38

الفرع الثالث: السلطة السياسية..... 38-

الفرع الرابع: السيادة..... 38-41

المبحث الثاني: نشاة الدولة..... 42-

المطلب الأول النظريات التي ترى ان الدولة نشات كظاهرة قوة.....42-45

المطلب الثاني: النظريات التي ترى ان الدولة ظاهرة ارادية.....45-48

المطلب الثالث: انواع الدول..... 48-

الفرع الاول: الدولة البسيطة..... 48-

الفرع الثاني: الدولة المركبة..... 48-49

الفصل الثالث: السلطة السياسية..... 50-

المبحث الاول: تعريف السلطة السياسية..... 51-56

المطلب الاول: مفهوم السلطة السياسية..... 51-56

المطلب الثاني: السلطة السياسية و القوة السياسية: تحديد العلاقة.....56

الفرع الاول القوة او القدرة..... 56-58

الفرع الثاني التمييز بين السلطة و القوة و السلطة و النفوذ.....58-60

المبحث الثاني: اشكال السلطة السياسية.....61-

المطلب الاول: السلطة المباشرة..... 61-

المطلب الثاني: السلطة المجسدة.....62-

المطلب الثالث: السلطة المؤسسة.....62-65

المبحث الثالث: طرق الوصول الى السلطة السياسية و الفرق بين الشرعيةو المشروعية.66-

المطلب الاول: الفرق بين الشرعية و المشروعية.....66-68

المطلب الثاني: طرق الوصول الى السلطة.....69-70

الفصل الرابع: النظام السياسي.....71-

المبحث الاول: تعريف النظام السياسي 72-

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي.....72-

الفرع الاول: مفهوم النظام لغة.....72-73

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للنظام السياسي.....73-75

المطلب الثاني: مكونات النظام السياسي 75-

الفرع الاول: مكونات النظام السياسي عند ديفيد ايستن.....75-76

الفرع الثاني: مكونات النظام السياسي عند جابريال الموند.....76-77

الفرع الثالث: مكونات النظام السياسي عند روي ماكريدس.....77-82

المبحث الثاني: وظائف النظام السياسي.....83-

المطلب الاول: وظائف التحويل.....83-85

المطلب الثانيك وظائف التكيف.....85-

الفرع الاول: التنشئة السياسية.....86-

الفرع الثاني: التجنيد السياسي.....86-87

المبحث الثالث: تصنيف النظم السياسية.....88-

المطلب الاول: النظتم الرئاسي.....89-90

المطلب الثاني: النظام البرلماني.....90-94

المطلب الثالث: النظام شبه الرئاسي.....94-95

المطلب الرابع: نظام الجمعية النيابية 95-96

الخاتمة.....97

المراجع 98-103